أهلي

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات حولها

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان ، الدوار الخامس
شارع زهران ١٩٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٢٢٠٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٢٢١٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٠٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
البنك الاهلي الاردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمـــان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني "البنك" والشركات التابعة المشار اليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢، وكل من قوائم الأرباح والخسائر والخسارة والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الأهلي الأردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٢ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الـــــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حولها.

Deloitte.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

ان تفاصيل آلية دراسة الامور المشار اليها مبينة ادناه :

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١ - **مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية** كما هو مبين في الايضاح رقم ٨ والايضاح رقم ٢١ حول القوائم المالية الموحدة للبنك ، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٦ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ الذي يمثل حوالي ٥٢% من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٨١١ مليون دينار كبنود خارج قائمة المركز المالي وبلغ مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بهم حوالي ٨٦,٤ مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة. المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب و التي تتطلب حكما جوهري وحقيقي من الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر و الخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان و التدني في حالة المنح (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. يتم احتساب مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الأئتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك ، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.	لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية لرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الاجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج ، وتحقق الادارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات . ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي ، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي : • تم أختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان ، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحديد الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الأئتمانية المتوقعة ، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالاضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة ، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان ؛ • بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي ، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج ، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اختبرنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو أحتساب عناصر

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني – الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

امور التدقيق الرئيسية

يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالاضافة لأي مخصصات اخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسهيلات الائتمانية .

عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ولكل محفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعة وخصائص المخاطر له. ان تدقيق هذه الأحكام والافتراضات المعقدة يتضمن تحدي كبير على مدقق الحسابات نظرًا لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءا على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات ثبوتية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق . قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة وصولا الى مصدر المعلومات . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛

- قمنا بتقييم التعديلات التي تمت على النموذج والمخصصات الاضافية التي تم قيدها من قبل الادارة في سياق النماذج الاساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها ؛
- قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقيم تعديلات النماذج المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي و سنيورهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها في عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تم تطبقها لإلتقاط اي خسائر؛
- قمنا بتحديد فيما اذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني .
- قمنا بتقيم الافصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الامر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

امور التدقيق الرئيسية

٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل استمرارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية.

المنح الغير ملائم و الرقابة غير الفعالة للوصول إلى انظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية واعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هي امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك ، وللتاكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح و الحد من إحتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات.

حقوق الوصول غير المصرح لها أو واسعة النطاق تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى امور التدقيق الرئيسية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات ،قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية اعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا.

بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات اعداد التقارير المالية فقد قمنا بمساعدة متخصصي تكنولوجيا المعلومات لدينا بتحديد الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتقييم تصميمها وتنفيذها ومدى فعاليتها التشغيلية. كما قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية لها خاصة في مجال حماية الوصول ، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية ، اكتمال وصحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة اجهزة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية . غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها ، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية:

- ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب الآلي التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
- الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين ، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم.
- الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك.
- الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض و التراخيص والمراجعة المنتظمة لها.
- حماية كلمات المرور وإعداد خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام.
- الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة باعمال العمليات.
- المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

Deloitte.

معلومات أخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة
إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

Deloitte.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـــروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركاته التابعة" لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقى المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الأفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
٨ شباط ٢٠٢٣

ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) – الأردن

أحمد فتحي شتيوي
اجازة رقم (١٠٢٠)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
010105

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(أ) قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	ايضاح	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
		دينـار	دينـار
الموجـــــودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	5	208,440,151	259,677,707
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	110,803,850	177,418,823
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7	-	20,312,861
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	8	1,595,272,646	1,357,684,639
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	37,735,650	26,485,706
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	870,996,932	866,250,407
ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز - بالصافي	12	81,575,718	80,356,732
موجودات ضريبية مؤجلة	20/ب	16,013,873	15,268,775
موجودات حق إستخدام	38	10,582,187	10,031,598
موجودات غير ملموسة - بالصافي	13	4,928,612	7,586,755
موجودات أخرى	14	126,163,674	132,342,750
مجموع الموجودات		**3,062,513,293**	**2,953,416,753**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	116,878,759	161,786,222
ودائع عملاء	16	2,027,658,466	2,003,750,863
تأمينات نقدية	17	329,873,356	213,886,543
أموال مقترضة	18/أ	164,628,175	157,988,391
قروض مسانده	18/ب	20,000,000	25,000,000
مخصصات متنوعة	19	5,141,770	3,685,682
التزامات عقود تأجير	38	10,477,672	9,663,597
مخصص ضريبة الدخل	20/أ	10,871,837	10,398,470
مطلوبات أخرى	21	46,635,430	39,537,487
مجموع المطلوبات		**2,732,165,465**	**2,625,697,255**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	22	200,655,000	200,655,000
احتياطي قانوني	23	67,779,725	65,208,593
احتياطي اختياري	23	15,761,637	15,761,637
احتياطي التقلبات الدورية	23	3,678,559	3,678,559
احتياطي القيمة العادلة - بالصافي بعد الضريبة	24	(5,871,290)	(5,645,628)
أرباح مدورة	25	48,344,197	48,061,337
مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك		**330,347,828**	**327,719,498**
مجموع حقوق الملكية		**330,347,828**	**327,719,498**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,062,513,293**	**2,953,416,753**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ب) قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	ايضاح	2022	2021
		دينـار	دينـار
الفوائد الدائنة	26	156,710,497	142,733,141
الفوائد المدينة	**27**	**67,604,268**	**57,099,234**
صافي إيرادات الفوائد		89,106,229	85,633,907
صافي إيرادات العمولات	**28**	**13,851,269**	**13,400,907**
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		102,957,498	99,034,814
أرباح عملات أجنبية	29	2,138,981	2,331,802
توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	31	367,687	1,596,787
ايرادات أخرى	32	6,086,861	8,573,863
إجمالي الدخل		**111,551,027**	**111,537,266**
نفقات موظفين	33	37,664,053	35,520,271
استهلاكات وإطفاءات	12 و13	8,886,897	9,206,351
مصاريف أخرى	34	24,702,785	21,989,937
استهلاك موجودات حق الاستخدام	38	2,227,872	1,852,485
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي	30	7,518,884	13,180,621
مصروف مخصص عقارات مستملكة	14	363,072	2,000,000
مخصصات أخرى	19	1,838,033	557,051
إجمالي المصروفات		**83,201,596**	**84,306,716**
الربح من التشغيل		28,349,431	27,230,550
حصة البنك من (خسائر) الاستثمار في شركات حليفة	11	-	(63,776)
الربح للسنة قبل الضرائب		**28,349,431**	**27,166,774**
ضريبة الدخل	أ/20	(11,449,589)	(12,936,342)
الربح للسنة		**16,899,842**	**14,230,432**
ويعود إلى :			
مساهمي البنك - قائمة (أ)		16,899,842	14,230,432
صافي ربح السنة		**16,899,842**	**14,230,432**
		فلس / دينار	فلس / دينار
حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة	35	0/084	0/071

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ج) قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	ايضاح	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
		دينـار	دينـار
الربح للسنة - قائمة (ب)		**16,899,842**	**14,230,432**
بنود الدخل الشامل			
يضاف البنود غير القابلة للتحويل لاحقا لقائمة الأرباح او الخسائر الموحدة			
أرباح بيع أسهم		-	2,845
التغير في إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي	24	(225,662)	(817,541)
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)		**16,674,180**	**13,415,736**
الدخل الشامل للسنة العائد إلى :			
مساهمي البنك		16,674,180	13,415,736
		16,674,180	**13,415,736**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(د) قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022

	ايضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيات			أرباح مدورة	إجمالي حقوق الملكية
			قانوني	اختياري	التقلبات الدورية	القيمة العادلة	
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022							
الرصيد في بداية السنة		**200,655,000**	**65,208,593**	**15,761,637**	**3,678,559**	**(5,645,628)**	**48,061,337**	**327,719,498**
الربح للسنة - قائمة (ب)		-	-	-	-	-	16,899,842	16,899,842
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	24	-	-	-	-	(225,662)	-	(225,662)
مجموع الدخل الشامل		**-**	**-**	**-**	**-**	**(225,662)**	**16,899,842**	**16,674,180**
الأرباح الموزعة	25	-	-	-	-	-	(14,045,850)	(14,045,850)
المحول الى الاحتياطي		-	2,571,132	-	-	-	(2,571,132)	-
الرصيد في نهاية السنة		**200,655,000**	**67,779,725**	**15,761,637**	**3,678,559**	**(5,871,290)**	**48,344,197**	**330,347,828**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021								
الرصيد في بداية السنة		**200,655,000**	**62,722,983**	**15,761,637**	**3,678,559**	**(4,794,408)**	**44,306,191**	**322,329,962**
الربح للسنة - قائمة (ب)		-	-	-	-	-	14,230,432	14,230,432
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		-	-	-	-	(33,679)	36,524	2,845
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة	24	-	-	-	-	(817,541)	-	(817,541)
مجموع الدخل الشامل		**-**	**-**	**-**	**-**	**(851,220)**	**14,266,956**	**13,415,736**
الأرباح الموزعة	25	-	-	-	-	-	(8,026,200)	(8,026,200)
المحول الى الاحتياطي		-	2,485,610	-	-	-	(2,485,610)	-
الرصيد في نهاية السنة		**200,655,000**	**65,208,593**	**15,761,637**	**3,678,559**	**(5,645,628)**	**48,061,337**	**327,719,498**

- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 13,300,066 دينار والتي تمثل صافي الموجودات الضريبية المؤجلة كما في 31 كانون الاول 2022 وبناء على تعليمات البنك المركزي يحظر التصرف بها (12,826,867 دينار كما في 31 كانون الاول 2021).
- يحظر التصرف بالفائض من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة والمحول الى الأرباح المدورة والبالغ 3,125,029 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
- يحظر التصرف برصيد من الارباح المدورة يساوي رصيد صافي القيمة العادلة السالب و البالغ 5,871,290 دينار بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(هـ) قائمة التدفقات النقدية الموحدة

	ايضاح	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
		دينـار	دينـار
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
الربح للسنة قبل الضرائب - قائمة (ب)		28,349,431	27,166,774
تعديلات:			
استهلاكات واطفاءات	12/ 13/ 38	11,114,769	11,058,836
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي	30	7,518,884	13,180,621
مخصصات أخرى	19	1,838,033	557,051
مخصص عقارات مستملكة	14	363,072	2,000,000
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	31	(367,687)	(1,596,787)
(أرباح) بيع عقارات مستملكة	32	(713,198)	(858,939)
خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات وأخرى	32	120,713	(346,555)
حصة البنك من خسائر الاستثمار في شركات حليفة	11	-	63,776
صافي ايرادات الفوائد		(9,523,296)	(11,506,747)
الفوائد على التزامات عقود الايجار	38	564,308	431,537
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه	29	297,594	533,773
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		**39,562,623**	**40,683,340**
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في الموجودات أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 اشهر)		20,158,941	(685,596)
تسهيلات ائتمانية مباشرة		(245,078,619)	(62,701)
موجودات أخرى		26,111,612	24,817,405
ودائع بنوك تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر		(24,289,402)	(9,782,326)
ودائع عملاء		23,907,603	99,357,289
تأمينات نقدية		115,986,813	5,757,556
مطلوبات أخرى		(2,977,420)	(6,403,817)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى المدفوعة		**(46,617,849)**	**153,681,150**
ضريبة الدخل المدفوعة	أ/20	(11,449,421)	(9,307,588)
مخصصات متنوعة مدفوعة	19	(381,945)	(768,177)
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		**(58,449,215)**	**143,605,385**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(هـ) قائمة التدفقات النقدية الموحدة/ تابع

	ايضاح	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
		دينـار	دينـار
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		(11,747,505)	(743,721)
(شراء) موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	(193,623,332)	(246,745,943)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	188,927,078	197,566,223
شراء ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز وموجودات غير ملموسة	13,12	(7,499,000)	(5,030,686)
عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقبوضة		367,687	1,596,787
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	12	29,547	189,188
صافي (الاستخدامات النقدية في) الانشطة الاستثمارية		**(23,545,525)**	**(53,168,152)**
الأنشطة التمويلية			
(النقص) الزيادة في أموال مقترضة		1,639,784	(29,392,843)
أرباح موزعة على المساهمين		(14,045,850)	(8,026,200)
المسدد مقابل التزامات الإيجارات	38	(2,536,068)	(2,187,528)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل		**(14,942,134)**	**(39,606,571)**
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه	29	(297,594)	(533,773)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		**(97,234,468)**	**50,296,889**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		289,949,087	239,652,198
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**36**	**192,714,619**	**289,949,087**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الإيضاحات حول القوائم المالية

1 - معلومات عامة

تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955 تحت رقم تسجيل (6) بتاريخ الأول من تموز 1955 وفقاً لاحكام قانون الشركات لسنة 1927، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة محدودة مركزها الرئيسي في عمان عنوانها شارع الملكة نور ص ب 3103، عمان 11181 الاردن، وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك اعتبارا من الأول من كانون الأول 1996، كما تم دمج شركة بنك فيلادلفيا للإستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية وأربعون فرعا وفروعه الخارجية في كل من فلسطين وقبرص وعددها عشرة فروع وشركاته التابعة في الأردن.

إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية - الاردن.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم (1) المنعقدة بتاريخ 30 كانون الثاني 2023 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ- يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالاضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.
- في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.
- تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحقات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.

ب - يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

ج - تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 – (أ) و(ب).

اسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها .

يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعه لنفس السنه المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك ، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة .

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الاول 2022 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الايرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل واقراض	1999	الأردن	23,116,268	8,359,569	7,021,349	5,664,582
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	92,000,358	51,833,991	5,269,518	2,542,095
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	4,779,585	792,450	405,030	84,814
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2018	الأردن	729,725	701	4,200	610,874
المجموع		28,000,000	28,000,000							

كما في 31 كانون الاول 2021 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الايرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل واقراض	1999	الأردن	21,361,800	7,961,862	7,599,515	5,987,209
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	83,676,970	46,238,024	4,828,857	2,427,688
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	4,263,828	884,331	288,822	576,244
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	600,000	600,000	تكنولوجيا مالية	2018	الأردن	436,399	701	1,797	167,052
المجموع		27,100,000	27,100,000							

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

• القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر بها .

• تتعرض للعوائد المتغيرة ، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشآة المستثمَر بها .

• لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرةعندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

• حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.

• حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى.

• الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.

• أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك ، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة ، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة ، يقوم البنك بـ:

• إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها .

• إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها .

• إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية .

• إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم .

• إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .

• إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر .

• إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقًا في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد» في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد ، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة ، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة ، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر «. ومع ذلك ، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة ، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار ، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في الأرباح أو الخسائر ، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء .

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر .

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) .
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه.

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة .
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي . قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك ، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك .

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج ، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .

- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء .

يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف (عدم التطابق المحاسبي). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .

إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.

- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا و تؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الاردنية أو بكفالتها بالاضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي « متدني إئتمانياً » عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلا من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات ، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل .

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني ، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل ، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَورداخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان . نتيجةً لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية.

وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية ، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات لحصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييرًا معينًا ، بالقيمة المطلقة ، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (45) يومًا ، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت ، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك ، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض ، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) ، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي ، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك ، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعمومًا ، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف ، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها . أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار ، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة ، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي ، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء ، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال، انظر (صافي إيرادات الفوائد) أعلاه.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة ، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات ، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها ، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسبًا ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسبًا ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك ، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط ، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له ، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات ، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال ، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءًا من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءًا من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط ، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة ، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر ، على مدى فترة التحوط ، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية ، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية ، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال ، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط ، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة ، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى ، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف ، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر . وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة ، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر ، محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة ، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة ، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع ، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر .

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى ألأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

	%
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	20 - 10
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	30
أخرى	20 - 15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل ، وهي محددة كما يلي : مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

مدخلات المستوى(2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

ومدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.

التقـاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.

يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية) .

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقودِ الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي ، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها . وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس السنة .

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

تملك شركات تابعة والشهرة

يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالاضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المتملكة.

يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المتملكة بقيمتها العادلة او بحصتهم من صافي موجودات الشركة المتملكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالاضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المتملكة بعد انقاص قيمة التدني.

تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المتملكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك .

إستثمار في شركات حليفة

الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة ، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعه للبنك ، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئيا في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة ، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية ، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك ، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة) ، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد.

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك بإستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض .
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية .
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات , و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل.ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة «الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في «نفقات أخرى» في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجرا كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر ، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجرًا وسيطًا ، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات اخرى غير التأجير ، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة او التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2022 في اعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أوالسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – مرجع لإطار المفاهيم

تُحدِّث التعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) بحيث يشير إلى الإطار المفاهيمي لسنة 2018 بدلاً من إطار سنة 1989. كما أنها تضيف إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) متطلبًا يتعلق بالالتزامات المحددة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37)، وهو أن تطبق المنشأة المستحوذة معيار المحاسبة الدولي رقم (37) لتحديد ما إذا كان هناك التزام قائم في تاريخ الاستحواذ نتيجة لأحداث سابقة. بالنسبة للضريبة التي ستندرج ضمن نطاق تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) : الرسوم، تُطبق المنشأة المستحوذة تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21) لتحديد ما إذا كان الحدث الملزم الذي نتج عنه التزام بسداد الضريبة قد وقع بحلول تاريخ الاستحواذ.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - الممتلكات والآلات والمعدات – المتحصلات قبل الاستخدام المقصود.

لا تسمح التعديلات بخصم أي عائدات ناتجة من بيع الأصناف التي تم إنتاجها قبل أن يصبح هذا الأصل متاحًا للاستخدام من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، أي العائدات المحققة أثناء إحضار الأصل إلى الموقع والحالة التشغيلية اللازمة له لإنجاز الأعمال بالطريقة التي تستهدفها الإدارة. وبالتالي ، تعترف المنشأة بعائدات تلك المبيعات إلى جانب التكاليف ذات الصلة ضمن الربح أو الخسارة. وتقيس المنشأة تكلفة هذه البنود وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) "المخزون".

توضح التعديلات أيضا معنى "اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل سليم". ويحدد معيار المحاسبة الدولي (16) ذلك على أنه تقييم لما إذا كان الأداء الفني والمادي للأصل يمكن استخدامه في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو تأجيرها للآخرين أو لأغراض إدارية.

وإذا لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل ، ينبغي أن تفصح القوائم المالية عن قيمة العائدات والتكلفة المدرجة في الربح أو الخسارة والتي تتعلق ببنود منتجة وليست إحدى مخرجات الأنشطة الاعتيادية للمنشأة، وأي بند (بنود) يتضمن تلك العائدات والتكلفة في قائمة الدخل الشامل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 - العقود المثقلة - تكلفة الوفاء بالعقد

تنص التعديلات أن "تكلفة الوفاء" بالعقد تشمل "التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد". تتكون التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد من التكاليف الإضافية للوفاء بهذا العقد (على سبيل المثال العمالة المباشرة أو المواد المباشرة) وتوزيع التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقد (على سبيل المثال توزيع مصاريف الاستهلاك لأحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في الوفاء العقد).

التحسينات السنوية للمعايير الدولية للتقارير المالية 2018-2020
تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة

يقدم التعديل إعفاءً إضافيًا للشركة التابعة التي تصبح أول شركة تطبق التعديل بعد شركتها الأم فيما يتعلق بالمحاسبة عن فروق الترجمة المتراكمة. نتيجة لهذا التعديل، يمكن الآن للشركة التابعة التي تستخدم الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) أن تختار أيضًا قياس فروق الترجمة التراكمية لجميع العمليات الأجنبية بالقيمة الدفترية التي سيتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم ، بناءً على تاريخ انتقال الشركة الأم إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية ، إذا لم يتم إجراء تعديلات على إجراءات التوحيد والآثار المترتبة على اندماج الأعمال التي استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يُتاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك خيار مماثل بالاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (د. 16 أ) .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية

يوضح التعديل أنه عند تطبيق اختبار "10 في المئة" لتحديد ما إذا كان ينبغي عدم الاعتراف بالالتزام المالي، تقوم المنشأة بتضمين الرسوم المدفوعة أو المستلمة فقط بين المنشأة (المقترض) والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة سواء من المنشأة أو المقرض نيابةً عن الغير. يُطبق التعديل بأثر مستقبلي على التعديلات والمبادلات التي تحدث في أو بعد التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة التعديل للمرة الأولى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 : عقود الإيجار

يستبعد التعديل التوضيح المتعلق بالتعويض عن التحسينات على أرض مستأجرة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 41 - الزراعة

يلغي التعديل متطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (41) للمنشآت لاستبعاد التدفقات النقدية للضرائب عند قياس القيمة العادلة. يعمل هذا على مواءمة قياس القيمة العادلة في معيار المحاسبة الدولي (41) مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13)، قياس القيمة العادلة، لاستخدام التدفقات النقدية المتسقة داخليًا ومعدلات الخصم وتمكين المعدِّين من تحديد ما إذا كانوا سيستخدمون التدفقات النقدية ومعدلات الخصم قبل خصم الضرائب أو بعد الضريبة ومعدلات الخصم لأفضل سعر عادل لقياس القيمة.

ب - معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)) يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا ، يتم تعديله لعقود التأمين مع ميزات المشاركة المباشرة ، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج تخصيص الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل صريح تكلفة عدم التأكد. يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي الوثائق. في حزيران 2020 ، أصدر المجلس تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (17) لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). تؤجل التعديلات تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) (متضمنًا التعديلات) إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023. وفي الوقت نفسه ، أصدر المجلس تمديدًا للإعفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (4)) التي تمدد تاريخ انتهاء الإعفاء الثابت والمؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في المعيار الدولي للتقارير المالية 4 إلى فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023.	يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.
في كانون الأول 2021 ، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية (17) والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) - المعلومات المقارنة (تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية (17)) لمواجهة تحديات التطبيق التي تم تحديدها بعد نشر المعيار الدولي للتقارير المالية (17). يعالج التعديل التحديات في عرض المعلومات المقارنة. لغرض متطلبات الانتقال ، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة المعيار للمرة الأولى، ويكون تاريخ الانتقال هو بداية الفترة التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي.	يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يتم تطبيق نهج الأثر الرجعي المعدل أو نهج القيمة العادلة.
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) :بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبيًا باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الإعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الإعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد.	لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود. توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام ، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفًا لـ "التسوية" لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل .	تُطبق التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح «معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية» بمصطلح «السياسات المحاسبية الهامة». تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة ، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية. كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك ، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها. وضع مجلس المعايير أيضًا إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق «عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات» الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر ويتم تطبيقه بأثر رجعي. لا تحتوي تعديلات بيان الممارسة (2) على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تاريخ سريان أو متطلبات انتقالية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) - السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية تستبدل التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية بتعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد ، فإن التقديرات المحاسبية هي «المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". تم حذف تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية. ومع ذلك ، احتفظ المجلس بمفهوم التغييرات في التقديرات المحاسبية في المعيار مع التوضيحات التالية: • لا يعتبر التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة تصحيحًا لخطأ. • إن تأثيرات التغيير في أحد المدخلات أو أسلوب القياس المستخدم لتطوير التقدير المحاسبي هي تغييرات في التقديرات المحاسبية إذا لم تكن ناتجة عن تصحيح أخطاء الفترة السابقة. أضاف المجلس مثالين (4و5) إلى الإرشادات الخاصة بتنفيذ معيار المحاسبة الدولي (8) ، المصاحب للمعيار. حذف المجلس مثالاً واحداً (مثال 3) لأنه قد يسبب ارتباكاً في ضوء التعديلات.	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة تقدم التعديلات استثناءً آخر من الإعفاء من الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات ، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي للمعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة ومتساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به ، قد تنشأ الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمقتطعة عند الاعتراف الأولي بأصل والتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة. على سبيل المثال ، قد ينشأ هذا عند الاعتراف بالتزام عقد الإيجار وما يقابله من حق استخدام الأصل بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 في تاريخ بدء عقد الإيجار. بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ، يتعين على المنشأة الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبة المؤجلة ذات الصلة ، مع إدراج أي أصل ضريبي مؤجل يخضع لمعايير الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12). يضيف المجلس أيضًا مثالاً توضيحيًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (12) الذي يوضح كيفية تطبيق التعديلات.	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.
تنطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة ، تعترف المنشأة بما يلي: موجودات ضريبية مؤجلة (إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل توفر ربح خاضع للضريبة يمكن في مقابله استخدام الفرق المؤقت القابل للخصم) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي: • حق استخدام الموجودات والتزامات الإيجار • إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة الأثر التراكمي للتطبيق الأولي للتعديلات كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، حسب الاقتضاء) في ذلك التاريخ.	أول كانون الثاني 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

توقع الإداره تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديده في القوائم الماليه الموحده للمجموعه عندما تكون قابله للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديده قد لا يكون له أي تأثير جوهري على القوائم الماليه الموحده للمجموعه في فتره التطبيق الأولي.

4 - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح او الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد .

هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (39).

عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالاضافة الى اي تعرضات ائتمانية اخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدرة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (39).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (39). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب - قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج - الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد ، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- **تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو**
- **عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.**

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك («IBR»). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
نقد في الخزينة	66,137,926	66,311,112
أرصدة لدى بنوك مركزية		
حسابات جارية وتحت الطلب	13,031,476	9,609,467
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	32,762,000	90,598,000
متطلبات الاحتياطي النقدي	96,508,749	93,159,128
إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية	142,302,225	193,366,595
المجموع	208,440,151	259,677,707

• بإستثناء الاحتياطي النقدي لدى بنوك مركزية والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 10,635,000 دينار الظاهرة ضمن ودائع لاجل وخاضعة لاشعار لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2022 و 31 كانون الأول 2021.

• لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

	31 كانون الاول				
البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حكومية	142,302,225	-	-	142,302,225	193,366,595
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	142,302,225	-	-	142,302,225	193,366,595

الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية :

	31 كانـــــــــون الاول				
البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	193,366,595	-	-	193,366,595	139,888,244
الأرصدة الجديدة خلال السنة	60,797,646	-	-	60,797,646	136,317,359
الأرصدة المسددة	(111,862,016)	-	-	(111,862,016)	(82,839,008)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	142,302,225	-	-	142,302,225	193,366,595

6 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	113,260	147,206	44,356,195	68,526,712	44,469,455	68,673,918
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	-	29,069,000	66,539,145	79,697,461	66,539,145	108,766,461
المجموع	113,260	29,216,206	110,895,340	148,224,173	111,008,600	177,440,379
مخصص التدني	(861)	(4,832)	(203,889)	(16,724)	(204,750)	(21,556)
صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	112,399	29,211,374	110,691,451	148,207,449	110,803,850	177,418,823

• بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 44,469,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (68,673,918 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول				
	2022				2021
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	104,715,347	-	-	104,715,347	138,682,031
7	-	-	-	-	11,194
غير مصنف	6,293,253	-	-	6,293,253	38,747,154
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	111,008,600	-	-	111,008,600	177,440,379

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

البيان	31 كانون الاول				
	2022				2021
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	177,440,379	-	-	177,440,379	167,375,808
الأرصدة الجديدة خلال السنة	76,871,178	-	-	76,871,178	120,541,533
الأرصدة المسددة	(143,302,957)	-	-	(143,302,957)	(110,476,962)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	111,008,600	-	-	111,008,600	177,440,379

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

البيان	31 كانـــــــــــون الأول				
	2022				2021
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني	21,556	-	-	21,556	35,345
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	156,663	-	-	156,663	-
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(2,743)	-	-	(2,743)	(13,789)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	29,274	-	-	29,274	-
الرصيد كما في نهاية السنة	204,750	-	-	204,750	21,556

7 - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
ايداعات تستحق خلال فترة من 3 اشهر الى 6 اشهر	-	-	-	20,342,135	-	20,342,135
المجموع	-	-	-	20,342,135	-	20,342,135
مخصص التدني	-	-	-	(29,274)	-	(29,274)
صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	20,312,861	-	20,312,861

ان توزيع اجمالي الأرصدة لايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البيان	31 كانـــــــــــون الاول				
	2022				2021
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
3	-	-	-	-	20,342,135
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-	20,342,135

فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

	31 كانـــــــــون الاول				
البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	20,342,135	-	-	20,342,135	19,642,750
الايداعات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	20,342,135
الايداعات المسددة	(20,342,135)	-	-	(20,342,135)	(19,642,750)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-	20,342,135

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية:

	31 كانـــــــــون الاول				
البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى (فردي)	المرحلة الثانية (فردي)	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني	29,274	-	-	29,274	24,074
خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	5,200
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(29,274)	-	-	(29,274)	-
الرصيد كما في نهاية السنة	-	-	-	-	29,274

8 - تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانـــــون الأول	
	2022	2021
	دينـار	دينـار
الافراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	1,822,681	1,488,239
قروض وكمبيالات *	377,894,960	317,357,214
بطاقات الائتمان	11,511,002	9,888,698
القروض العقارية	329,799,397	312,679,388
الشركات:		
الشركات الكبرى:		
حسابات جارية مدينة	177,990,289	90,450,818
قروض وكمبيالات *	602,776,362	530,526,594
شركات صغيرة ومتوسطة:		
حسابات جارية مدينة	34,049,264	33,084,920
قروض وكمبيالات *	133,749,424	137,668,140
الحكومة والقطاع العام	30,117,405	31,531,105
المجمـــوع	1,699,710,784	1,464,675,116
ينزل : فوائد معلقة	(24,159,202)	(24,049,947)
ينزل : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(80,278,936)	(82,940,530)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,595,272,646	1,357,684,639

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 14,257,407 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (12,086,982 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 109,309,465 دينار أي ما نسبته 6,43 ٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022 (107,430,472 دينار أي ما نسبته 7,33 ٪ من اجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الاول 2021).
- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 86,110,168 دينار أي ما نسبته 5,14 ٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022 (87,210,548 دينار أي ما نسبته 6,04 ٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2021).
- بلغ رصيد الديون غير العاملة المحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة 139,384,618 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (132,049,587 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) علماً بأن هذه الديون مغطاة بالكامل بالمخصصات والفوائد المعلقة.
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2022 و31 كانون الأول 2021.
- بناءاً على قرارات مجلس الإدارة تم شطب رصيد ديون غير عاملة بالإضافة الى فوائدها المعلقة بمبلغ 2,572,844 دينار خلال العام 2022 لبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة (2,124,124 دينار خلال العام 2021).

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة بشكل تجميعي كما يلي:

			الشـركـــات			
	الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022						
الرصيد كما في بداية السنة	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,113,668	599,420	2,513,267	1,102,577	-	6,328,932
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(1,283,875)	(1,309,677)	(1,159,679)	(1,247,277)	-	(5,000,508)
ما تم تحويله الى المرحلة الاولى	548,135	185,378	(128,074)	(16,959)	-	588,480
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(650,364)	(78,867)	(572,769)	(418,497)	-	(1,720,497)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	102,229	(106,511)	700,843	435,456	-	1,132,017
المحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي	(943,262)	(676,550)	(4,367,915)	(1,923,737)	-	(7,911,464)
الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,048,917	(3,350)	1,299,581	1,003,297	-	3,348,445
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(784,413)	1,012,149	1,660,296	1,000,024	(74,313)	2,813,743
التسهيلات المعدومة	(22,532)	(27,226)	(1,014,227)	(86,020)	-	(1,150,005)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(13,050)	153	(895,526)	(182,314)	-	(1,090,737)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
إعادة التوزيع						
المخصصات على مستوى إفرادي	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2021						
الرصيد كما في بداية السنة	14,806,027	6,723,978	43,717,226	11,674,489	52,672	76,974,392
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,607,275	669,527	894,816	1,566,905	-	5,738,523
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(1,565,321)	(986,882)	(403,387)	(1,509,923)	-	(4,465,513)
ما تم تحويله الى المرحلة الاولى	328,369	466,211	(27,832)	(36,270)	-	730,478
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(560,035)	(319,531)	10,042	(226,191)	-	(1,095,715)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	231,666	(146,680)	17,790	262,461	-	365,237
المحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي	(396,776)	(541,489)	(1,697,028)	(3,081,320)	-	(5,716,613)
الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,811,132	1,128,111	76,860	630,191	-	3,646,294
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,423,994)	1,211,343	6,772,877	507,783	24,581	7,092,590
التسهيلات المعدومة	(38,402)	(12,449)	(372,714)	(102,843)	-	(526,408)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	11,353	-	132,432	53,480	-	197,265
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530
إعادة التوزيع						
المخصصات على مستوى إفرادي	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 5,000,508 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (4,465,513 دينار كما في 31 كانون الاول 2021).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

			الشـركـــات		
	الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للعام 2022					
الرصيد كما في بداية السنة	3,006,442	3,030,874	13,869,994	4,142,637	24,049,947
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	541,607	776,067	2,492,773	1,498,813	5,309,260
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(178,058)	(428,916)	(334,119)	(169,847)	(1,110,940)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	11,100	19,327	-	1,012	31,439
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	9,022	36,022	(536,305)	(91,155)	(582,416)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(20,122)	(55,349)	536,305	90,143	550,977
ينزل: المحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(327,134)	(545,675)	(1,219,774)	(872,695)	(2,965,278)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(162,867)	(222,781)	(312,219)	(144,149)	(842,016)
فرق تقييم عملات أجنبيه	(16,894)	-	(61,551)	(203,326)	(281,771)
الرصيد في نهاية السنة	2,863,096	2,609,569	14,435,104	4,251,433	24,159,202
للعام 2021					
الرصيد كما في بداية السنة	2,649,980	2,721,101	12,785,529	4,742,099	22,898,709
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	758,731	1,143,409	3,368,576	1,567,859	6,838,575
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(101,009)	(383,461)	(35,843)	(405,359)	(925,672)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	3,418	4,948	-	(6,095)	2,271
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(574)	(380,298)	-	(19,952)	(400,824)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(2,844)	375,350	-	26,047	398,553
ينزل: المحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(203,834)	(268,197)	(1,987,660)	(1,120,811)	(3,580,502)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(97,426)	(181,978)	(260,608)	(641,151)	(1,181,163)
الرصيد في نهاية السنة	3,006,442	3,030,874	13,869,994	4,142,637	24,049,947

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للافراد حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:					
من 1 الى 6	161,077	4,145	-	165,222	613,349
7	-	5,717	-	5,717	10,120
من 8 الى 10	-	-	17,361	17,361	53,047
غير مصنف	372,067,004	2,349,219	16,624,120	391,040,343	328,057,635
المجموع	372,228,081	2,359,081	16,641,481	391,228,643	328,734,151

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	302,180,920	9,947,755	16,605,476	328,734,151	327,717,128
تسهيلات جديدة خلال السنة	124,072,060	252,862	652,776	124,977,698	66,371,600
تسهيلات المسددة	(55,139,724)	(4,059,169)	(1,828,518)	(61,027,411)	(64,618,139)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	4,225,031	(4,096,374)	(128,657)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(1,462,299)	1,505,044	(42,745)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(1,647,907)	(1,191,037)	2,838,944	-	-
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,455,795)	(1,455,795)	(736,438)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	372,228,081	2,359,081	16,641,481	391,228,643	328,734,151

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة للأفراد كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	471,630	1,325,320	14,014,344	15,811,294	14,806,027
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	29,326	8,341	2,076,001	2,113,668	2,607,275
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	-	-	(1,283,875)	(1,283,875)	(1,565,321)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	555,972	(497,783)	(58,189)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,536)	23,227	(18,691)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(3,301)	(175,808)	179,109	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(522,832)	44,043	1,527,706	1,048,917	1,811,132
التغيرات الناتجة عن تعديلات	375,991	616,064	(1,776,468)	(784,413)	(1,423,994)
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(965,794)	(965,794)	(435,178)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(13,050)	(13,050)	11,353
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	902,250	1,343,404	13,681,093	15,926,747	15,811,294

إفصاح بتوزيع اجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 الى 6	25,843,193	688,545	-	26,531,738	23,312,328
7	-	583,363	-	583,363	754,764
من 8 الى 10	-	-	1,479,632	1,479,632	2,381,615
غير مصنف	280,574,408	7,535,779	13,094,477	301,204,664	286,230,681
المجموع	306,417,601	8,807,687	14,574,109	329,799,397	312,679,388

إفصاح الحركة على القروض العقارية كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	280,440,961	13,820,041	18,418,386	312,679,388	323,817,108
تسهيلات جديدة خلال السنة	84,070,530	1,334,211	370,837	85,775,578	57,288,772
تسهيلات المسددة	(60,081,054)	(3,007,207)	(4,117,060)	(67,205,321)	(67,422,379)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	8,823,930	(8,209,078)	(614,852)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(5,306,709)	5,741,600	(434,891)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(1,530,057)	(871,880)	2,401,937	-	-
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,450,248)	(1,450,248)	(1,004,113)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	306,417,601	8,807,687	14,574,109	329,799,397	312,679,388

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض العقارية كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	273,694	305,905	7,612,540	8,192,139	6,723,978
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	127,431	18,416	453,573	599,420	669,527
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	-	-	(1,309,677)	(1,309,677)	(986,882)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	194,154	(161,252)	(32,902)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(7,339)	111,975	(104,636)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(1,437)	(29,590)	31,027	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(185,499)	(15,915)	198,064	(3,350)	1,128,111
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(18,117)	175,724	854,542	1,012,149	1,211,343
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(703,776)	(703,776)	(553,938)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	153	153	-
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	382,887	405,263	6,998,908	7,787,058	8,192,139

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 الى 6	533,120,517	94,203,655	-	627,324,172	483,946,795
7	-	10,883,778	-	10,883,778	28,985,250
من 8 الى 10	-	-	60,034,237	60,034,237	52,841,317
غير مصنف	72,741,960	5,407,615	4,374,889	82,524,464	55,204,050
المجموع	605,862,477	110,495,048	64,409,126	780,766,651	620,977,412

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	471,980,143	91,694,685	57,302,584	620,977,412	630,350,281
تسهيلات جديدة خلال السنة	252,127,748	36,462,950	7,190,681	295,781,379	138,653,724
تسهيلات المسددة	(107,881,727)	(20,594,462)	(601,816)	(129,078,005)	(143,708,583)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	4,115,505	(4,115,505)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(14,479,192)	14,382,502	96,690	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(7,335,122)	7,335,122	-	-
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(6,914,135)	(6,914,135)	(4,318,010)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	605,862,477	110,495,048	64,409,126	780,766,651	620,977,412

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	3,879,352	8,127,035	37,114,695	49,121,082	43,717,226
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	78,161	187	2,434,919	2,513,267	894,816
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	(17,978)	-	(1,141,701)	(1,159,679)	(403,387)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	100,182	(100,182)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(228,256)	228,256	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(700,843)	700,843	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(92,371)	485,643	906,309	1,299,581	76,860
التغيرات الناتجة عن تعديلات	796,440	(933,459)	1,797,315	1,660,296	6,772,877
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(5,382,142)	(5,382,142)	(2,069,742)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(895,526)	(895,526)	132,432
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	4,515,530	7,106,637	35,534,712	47,156,879	49,121,082

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــرادي	المرحلة الثانية إفـــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 الى 6	116,273,255	9,108,124	-	125,381,379	131,073,048
7	-	11,098,475	-	11,098,475	9,595,893
من 8 الى 10	-	-	11,187,964	11,187,964	12,222,367
غير مصنف	17,481,381	152,704	2,496,785	20,130,870	17,861,752
المجموع	133,754,636	20,359,303	13,684,749	167,798,688	170,753,060

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	133,341,807	22,307,227	15,104,026	170,753,060	162,717,967
تسهيلات جديدة خلال السنة	59,470,125	1,300,263	945,234	61,715,622	65,620,886
تسهيلات المسددة	(55,310,374)	(3,712,156)	(2,620,604)	(61,643,134)	(52,639,667)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,987,138	(1,965,901)	(21,237)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,936,666)	4,936,666	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(797,394)	(2,506,796)	3,304,190	-	-
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(3,026,860)	(3,026,860)	(4,946,126)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	133,754,636	20,359,303	13,684,749	167,798,688	170,753,060

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,447,234	1,328,745	6,962,783	9,738,762	11,674,489
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,568	11,200	1,081,809	1,102,577	1,566,905
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	-	-	(1,247,277)	(1,247,277)	(1,509,923)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	8,086	(8,086)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(19,008)	19,008	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(6,037)	(429,419)	435,456	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(3,937)	59,297	947,937	1,003,297	630,191
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(250,762)	341,745	909,041	1,000,024	507,783
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(2,009,757)	(2,009,757)	(3,184,163)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(182,314)	(182,314)	53,480
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,185,144	1,322,490	6,897,678	9,405,312	9,738,762

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
غير مصنف	30,117,405	-	-	30,117,405	31,531,105
المجموع	30,117,405	-	-	30,117,405	31,531,105

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	31,531,105	-	-	31,531,105	24,904,449
التعرضات الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	6,626,656
تسهيلات المسددة	(1,413,700)	-	-	(1,413,700)	-
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	30,117,405	-	-	30,117,405	31,531,105

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	77,253	-	-	77,253	52,672
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المسددة خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(74,313)	-	-	(74,313)	24,581
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	2,940	-	-	2,940	77,253

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:					
من 1 الى 6	675,398,042	104,004,469	-	779,402,511	638,945,520
7	-	22,571,333	-	22,571,333	39,346,027
من 8 الى 10	-	-	72,719,194	72,719,194	67,498,346
غير مصنف	772,982,158	15,445,317	36,590,271	825,017,746	718,885,223
المجموع	1,448,380,200	142,021,119	109,309,465	1,699,710,784	1,464,675,116

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,219,474,936	137,769,708	107,430,472	1,464,675,116	1,469,506,933
تسهيلات جديدة خلال السنة	519,740,463	39,350,286	9,159,528	568,250,277	334,561,638
تسهيلات المسددة	(279,826,579)	(31,372,994)	(9,167,998)	(320,367,571)	(328,388,768)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	19,151,604	(18,386,858)	(764,746)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(26,184,866)	26,565,812	(380,946)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(3,975,358)	(11,904,835)	15,880,193	-	-
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(12,847,038)	(12,847,038)	(11,004,687)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	1,448,380,200	142,021,119	109,309,465	1,699,710,784	1,464,675,116

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	6,149,163	11,087,005	65,704,362	82,940,530	76,974,392
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	244,486	38,144	6,046,302	6,328,932	5,738,523
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(17,978)	-	(4,982,530)	(5,000,508)	(4,465,513)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	858,394	(767,303)	(91,091)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(259,139)	382,466	(123,327)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(10,775)	(1,335,660)	1,346,435	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(804,639)	573,068	3,580,016	3,348,445	3,646,294
التغيرات الناتجة عن تعديلات	829,239	200,074	1,784,430	2,813,743	7,092,590
التسهيلات المعدومة والمحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(9,061,469)	(9,061,469)	(6,243,021)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(1,090,737)	(1,090,737)	197,265
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	6,988,751	10,177,794	63,112,391	80,278,936	82,940,530

9 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانـــون الاول	
	2022	2021
	دينـار	دينـار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	10,449,929	10,451,048
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	27,285,721	16,034,658
	37,735,650	26,485,706

* بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 367,687 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 (1,596,787 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021) .

10 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانـــون الاول	
	2022	2021
	دينـار	دينـار
أذونات وسندات خزينة	768,028,106	765,683,348
سندات واسناد قروض شركات	103,854,936	101,503,440
	871,883,042	867,186,788
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(886,110)	(936,381)
	870,996,932	866,250,407
تحليل السندات :		
ذات عائد ثابت	871,883,042	867,186,788
المجموع	871,883,042	867,186,788
أذونات وسندات وأسناد غير متوفر لها أسعار سوقية	871,883,042	867,186,788
تحليل السندات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (قبل المخصصات)		
المرحلة الأولى	871,883,042	867,186,788
المجموع	871,883,042	867,186,788

ان توزيع اجمالي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
حكومية	768,028,106	-	-	768,028,106	765,683,348
غير مصنف	103,854,936	-	-	103,854,936	101,503,440
المجموع	871,883,042	-	-	871,883,042	867,186,788

فيما يلي الحركة على الموجوات المالية بالتكلفة المطفأة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	867,186,788	-	-	867,186,788	818,099,341
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	193,623,332	-	-	193,623,332	246,745,943
الاستثمارات المستحقة	(188,470,631)	-	-	(188,470,631)	(197,566,223)
التغير في القيمة العادلة	(456,447)	-	-	(456,447)	(92,273)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	871,883,042	-	-	871,883,042	867,186,788

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجوات المالية بالتكلفة المطفأة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـــــرادي	المرحلة الثانية إفـــــرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	936,381	-	-	936,381	906,245
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	4,984	-	-	4,984	43,851
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة	(7,428)	-	-	(7,428)	(13,715)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(47,827)	-	-	(47,827)	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	886,110	-	-	886,110	936,381

• قام البنك خلال العام 2022 بالدخول في إتفاقيات إعادة شراء سندات خزينة أردنية مع البنك المركزي الأردني كما هو موضح في إيضاح (أ/18) وذلك مقابل رهن سندات خزينة قيمتها الاسمية حوالي 36,6 مليون دينار (33,8 مليون دينار للعام 2021) .

11 - استثمار في شركة حليفة

تم خلال الربع الثالث من العام 2021 اندماج الشركة الحليفة شركة الشواطيء للفنادق والمنتجعات السياحية والشركة العربية الدولية للفنادق وقد نتج عن عملية الاندماج زيادة في استثمار البنك في الشركة العربية الدولية للفنادق بواقع 377,105 سهم بقيمة اسمية دينار/سهم, ولتصبح نسبة مساهمة البنك في الشركة العربية الدولية للفنادق بعد الزيادة 3.625 %, وقد تم الغاء الاستثمار في الشركة الحليفة من سجلات البنك ونتج عن عملية الغاء الاستثمار في الشركة الحليفة خسارة بمبلغ 63,776 دينار تم قيدها في سجلات البنك، وقد صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الاستثمار المالية رقم (147/ 2021) بتاريخ 2 آب 2021 بالموافقة على تسجيل أسهم الزيادة في رأس مال الشركة العربية الدولية للفنادق الناتجة عن عملية الاندماج والبالغة 728,881 سهم بالقيمة الاسمية للسهم البالغة دينار واحد/سهم, وتخصيص هذه الاسهم الى مساهمي شركة الشواطيء للفنادق والمنتجعات السياحية كل حسب نسبة مساهمته.

فيما يلي ملخص الحركة على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	1,039,817
مخصص استثمارات مخالفة	-	208,333
حصة البنك من (خسائر) السنة - بالصافي	-	(63,776)
المحول الى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	(1,184,374)
الرصيد في نهاية السنة	-	-

12 - ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	اراضـي	مبانـي	معـدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقـل	أجهــزة الحاسب الآلي	أخرى	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	23,250,855	50,295,538	27,265,674	1,030,190	14,091,951	10,866,234	126,800,442
اضافات	-	-	820,984	204,534	983,036	599,538	2,608,092
استبعادات	-	-	(2,724,244)	(196,647)	(723,462)	(143,396)	(3,787,749)
الرصيد في نهاية السنة	23,250,855	50,295,538	25,362,414	1,038,077	14,351,525	11,322,376	125,620,785
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	10,938,634	20,295,461	765,667	12,059,368	7,734,708	51,793,838
إستهلاك السنة	-	934,446	1,616,486	117,333	1,309,303	686,546	4,664,114
استبعادات	-	-	(2,676,561)	(196,636)	(719,899)	(143,393)	(3,736,489)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	11,873,080	19,235,386	686,364	12,648,772	8,277,861	52,721,463
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	23,250,855	38,422,458	6,127,028	351,713	1,702,753	3,044,515	72,899,322
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	8,676,396	-	-	-	8,676,396
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	23,250,855	38,422,458	14,803,424	351,713	1,702,753	3,044,515	81,575,718
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021							
الكلفة :							
الرصيد في بداية السنة	23,296,866	49,299,167	26,929,345	1,002,234	14,958,658	10,349,188	125,835,458
اضافات	-	1,366,533	937,544	109,212	718,415	783,769	3,915,473
استبعادات	(46,011)	(370,162)	(601,215)	(81,256)	(1,585,122)	(266,723)	(2,950,489)
الرصيد في نهاية السنة	23,250,855	50,295,538	27,265,674	1,030,190	14,091,951	10,866,234	126,800,442
الاستهلاك المتراكم :							
الرصيد في بداية السنة	-	10,018,716	19,270,878	708,301	11,399,139	6,773,017	48,495,674
إستهلاك السنة	-	922,128	1,136,408	117,756	1,400,561	1,216,468	4,793,321
استبعادات	-	(327,833)	(111,825)	(60,390)	(740,332)	(254,777)	(1,495,157)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	10,938,634	20,295,461	765,667	12,059,368	7,734,708	51,793,838
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	23,250,855	39,356,904	6,970,213	264,523	2,032,583	3,131,526	75,006,604
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	5,350,128	-	-	-	5,350,128
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	23,250,855	39,356,904	12,320,341	264,523	2,032,583	3,131,526	80,356,732
نسبة الاستهلاك السنوية %	-	2	20 - 10	15	30	20 - 15	

• تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 29,253,712 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (28,791,497 دينار كما في 31 كانون الاول 2021) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

13 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	أنظمـــة حاسوب وبرامج	
	31 كانـون الأول 2022	31 كانـون الأول 2021
	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	7,586,755	10,810,030
اضافات	1,564,640	1,189,755
الإطفاء للسنة	(4,222,783)	(4,413,030)
الرصيد في نهاية السنة	4,928,612	7,586,755
نسبة الإطفاء السنوية %	33 - 14	33 - 14

14 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانـون الأول 2022	31 كانـون الأول 2021
	دينـار	دينـار
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون - بالصافي *	81,285,040	89,012,597
فوائد وعمولات مستحقة غير مقبوضة	19,780,154	19,456,857
شيكات وحوالات برسم القبض	1,698,629	4,178,888
ذمم موجودات مباعه بالتقسيط - بالصافي	13,540,517	10,570,432
مصروفات مدفوعة مقدماً	4,344,359	3,754,555
مدينون مختلفون	2,265,354	2,225,458
ايجارات مدفوعة مقدماً	1,496,033	1,321,878
تأمينات مستردة - بالصافي	363,411	298,503
سلف مؤقتة	1,265,114	1,357,495
أخرى	125,063	166,087
المجموع	126,163,674	132,342,750

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها ، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذة المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى .

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 10/1/13967 2018 بتاريخ 25 تشرين اول اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 10/1/16607 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

البيان	31 كانـون الأول 2022	31 كانـون الأول 2021
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	89,012,597	91,749,387
اضافات	3,064,873	4,221,207
استبعادات *	(10,565,894)	(5,081,443)
خسارة التدني	(53,072)	(1,000,000)
مستخدم من مخصص تدني عقارات مباعة	127,275	108,750
مخصص عقارات مخالفة مستردة	9,261	14,696
مخصص عقارات مخالفة	(310,000)	(1,000,000)
رصيد نهاية السنة	81,285,040	89,012,597

* بلغت أرباح البيع خلال العام 2022 حوالي 713 ألف دينار (859 ألف دينار خلال العام 2021).

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة المخالفة:

البيان	31 كانـون الأول 2022	31 كانـون الأول 2021
	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	10,458,902	9,473,598
مخصص مبني خلال السنة	310,000	1,000,000
مخصص عقارات مباعة خلال السنة	(9,261)	(14,696)
رصيد نهاية السنة	10,759,641	10,458,902

15 - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	2022			2021		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
حسابات جارية وتحت الطلب	135,741	5,541,777	5,677,518	5,100,564	3,167,057	8,267,621
ودائع لأجل	50,423,344	60,777,897	111,201,241	47,888,092	105,630,509	153,518,601
المجموع	50,559,085	66,319,674	116,878,759	52,988,656	108,797,566	161,786,222

يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تبلغ 984,377 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2022 (25,273,779 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

16 - ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022					
حسابات جارية وتحت الطلب	180,293,112	132,625,660	144,857,694	17,133,152	474,909,618
ودائع توفير	258,785,941	-	-	-	258,785,941
ودائع لآجل وخاضعة لإشعار	689,730,412	280,372,599	179,238,838	144,621,058	1,293,962,907
المجموع	1,128,809,465	412,998,259	324,096,532	161,754,210	2,027,658,466
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021					
حسابات جارية وتحت الطلب	191,651,691	143,159,461	164,825,198	18,083,879	517,720,229
ودائع توفير	258,548,901	-	-	-	258,548,901
ودائع لآجل وخاضعة لإشعار	690,690,772	254,921,908	162,169,783	119,699,270	1,227,481,733
المجموع	1,140,891,364	398,081,369	326,994,981	137,783,149	2,003,750,863

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 154,107,292 دينار أي ما نسبته 7,60 ٪ من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (134,367,590 دينار أي ما نسبته 6,71 ٪ كما في 31 كانون الاول 2021).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 508,300,243 دينار أي ما نسبته 25,07 % من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (627,638,003 دينار أي ما نسبته 31,32 % كما في 31 كانون الأول 2021) .
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 4,085,852 دينار أي ما نسبته 0,20 % من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2022 (3,275,823 دينار أي ما نسبته 0,16 ٪ كما في 31 كانون الأول 2021) .
- بلغت الودائع الجامدة 39,207,816 دينار أي ما نسبته 1,93 % من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2022 (40,030,175 دينار أي ما نسبته 2 ٪ كما في 31 كانون الأول 2021) .

17 - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانـون الأول 2022	31 كانـون الأول 2021
	دينـار	دينـار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	277,499,182	163,363,823
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	34,506,044	28,835,603
تأمينات أخرى	17,868,130	21,687,117
المجموع	329,873,356	213,886,543

18 - أموال مقترضة

18 /أ - أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	المبلـغ	عدد الأقسـاط		دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
		الكلية	المتبقية				
	دينـار					%	%
31 كانون الأول 2022							
البنك المركزي الأردني	2,000,000	20	9	دفعات نصف سنوية	-	5/65	9/81
البنك المركزي الأردني	1,479,928	34	33	دفعات نصف سنوية	-	3	8/85
البنك المركزي الأردني	621,000	15	2	دفعات نصف سنوية	-	2/5	9/89
البنك المركزي الأردني	1,728,750	20	14	دفعات نصف سنوية	-	5/69	9/93
البنك المركزي الأردني	1,216,370	26	23	دفعات نصف سنوية	-	3/42	4/07
البنك المركزي الأردني	35,181,396	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-/5	3/8
البنك المركزي الأردني (إتفاقيات إعادة شراء سندات خزينة)	37,202,381	-	-	حسب استحقاق كل اتفاقية	رهن سندات خزينة	2	-
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	35,000,000	1	1	دفعة واحدة	-	4/5	8/5 - 4/5
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	5,833,333	24	19	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/5	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	4,375,001	24	22	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/25	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	4,734,006	24	16	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/9	9/75
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)	30,500,000	7	7	+ 5/3/2023 3/23/2025 1/30/2025 + + 7/1/2024 + + 10/4/2023 + 5/12/2023 9/26/2024	-	6/3-4/45	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	2,516,134	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/75	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	486,112	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	244,822	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	3/75	18-15
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	1,508,942	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	9
	164,628,175						

	المبلـغ	عدد الأقسـاط		دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
		الكلية	المتبقية				
	دينـار					%	%
31 كانون الأول 2021							
البنك المركزي الأردني	2,400,000	20	12	دفعات نصف سنوية	-	1/95	6/75
البنك المركزي الأردني	1,212,713	34	34	دفعات نصف سنوية	-	3	7/48
البنك المركزي الأردني	999,000	15	6	دفعات نصف سنوية	-	2/5	7/19
البنك المركزي الأردني	1,959,250	20	17	دفعات نصف سنوية	-	2	7
البنك المركزي الأردني	884,377	26	25	دفعات نصف سنوية	-	1/4	4/75
البنك المركزي الأردني	36,059,482	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-/5	4/5
البنك المركزي الأردني (إتفاقيات إعادة شراء سندات خزينة)	34,928,648	-	-	حسب استحقاقات كل إتفاقية	رهن سندات خزينة	2	-
البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية	1,012,857	7	1	دفعات نصف سنوية	-	4/18	12 - 9
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	35,000,000	1	1	دفعة واحدة	-	5/5	8/5 - 4/5
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	3,125,000	24	19	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/10	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	9,402,602	24	24	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	388,896	36	6	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/45	9/75
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)	26,500,000	7	6	+ 5/3/2023 + 8/25/2022 + 7/1/2024 + 10/4/2023 + 5/12/2023 9/26/2024	-	6/3-4/45	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	460,135	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/75	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	928,200	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/45	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	1,218,289	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/50	18-15
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	1,508,942	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	-
	157,988,391						

- بلغت القروض ذات الفائدة الثابتة 164,628,175 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (157,988,391 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).
- بلغت القروض المعاد إقراضها للعملاء (باستثناء اتفاقيات إعادة الشراء) 120,195,235 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (115,109,923 دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

18 /ب- القروض المسانده

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

		عدد السندات المصدرة				
	القيمة الاسمية	الكليـــة	المتبقيـة	تاريخ الاستحقاق	الضمانـات	سعر فائدة الاقتراض
	دينـار					
2022						
اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم	20,000,000	200	-	13 تشرين الثاني 2029	-	% 7.5
2021						
اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم	25,000,000	250	-	12 تشرين الأول 2023	-	% 5.5

قام البنك خلال العام 2022 بإصدار اسناد قرض بقيمة اسمية غير قابلة للتحويل الى اسهم لمدة (7) سنوات عن طريق الاكتتاب الخاص وتبلغ القيمة الاسمية للسند 100 الف دينار بسعر فائدة متغير يساوي فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي الأردني مضافا اليها هامش 1,75 ٪ وتدفع بشكل نصف سنوي وتستحق هذه الاسناد بتاريخ 13 تشرين الثاني 2029. هذا وقد كان البنك قد قام خلال العام 2017 بإصدار أسناد قرض بقيمة اسمية غير قابلة للتحويل إلى أسهم لمدة (6) سنوات عن طريق الاكتتاب الخاص وبلغت القيمة الاسمية للسند 100 ألف دينار بسعر فائدة متغير يساوي فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي الأردني مضاف إليها هامش 2 ٪ وتدفع بشكل نصف سنوي وتستحق هذه الأسناد بتاريخ 12 تشرين الأول 2023، وعليه تم إغلاق هذه الأسناد واستبداله بالأسناد المصدر خلال عام 2022.

19 - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	رصيد بداية السنـــة	إضافات خلال السنـــة	المستخدم خلال السنـــة	رصيد نهاية السنـــة
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
للعام 2022				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,183,799	522,533	(70,573)	3,635,759
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	290,601	-	(37,177)	253,424
مخصصات أخرى	211,282	1,315,500	(274,195)	1,252,587
المجموع	3,685,682	1,838,033	(381,945)	5,141,770
للعام 2021				
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,236,849	341,051	(394,101)	3,183,799
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	528,205	-	(237,604)	290,601
مخصصات أخرى	131,754	216,000	(136,472)	211,282
المجموع	3,896,808	557,051	(768,177)	3,685,682

20 - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول	
	2022	2021
	دينـار	دينـار
الرصيد كما في بداية السنة	10,398,470	5,783,953
ضريبة الدخل المدفوعة	(11,449,421)	(9,307,588)
ضريبة الدخل السنة	11,922,788	11,998,460
ضريبة دخل سنوات سابقة	-	1,923,645
رصيد نهاية السنة	10,871,837	10,398,470

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

البيان	31 كانون الاول	
	2022	2021
	دينـار	دينـار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	11,922,788	11,998,460
ضريبة الدخل سنوات سابقة	-	1,923,645
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة	(675,796)	(1,202,538)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	202,597	216,775
	11,449,589	12,936,342

ب - موجودات ضريبية مؤجلة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول					
	2022					2021
	رصيد بداية السنة	المحـررة	المضافـة	الرصيد فـي نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
موجودات ضريبية مؤجلة	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مخصص الديون غير عاملة من سنوات سابقة	1,751,377	93,679	-	1,657,698	443,006	468,040
فوائد معلقة	1,891,480	93,753	-	1,797,727	480,428	505,483
مخصص اراضي وعقارات	11,458,902	9,261	-	11,449,641	4,350,864	4,354,383
احتياطي تقييم استثمارات	8,087,536	370,042	867,602	8,585,096	2,713,807	2,441,908
مخصص قضايا	261,176	7,752	-	253,424	91,458	94,404
مخصص تعويض نهاية الخدمة	3,031,052	70,573	519,697	3,480,176	987,768	847,631
مخصصات اخرى	475,909	475,909	-	-	-	127,183
مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) مرحلة (1و2)	16,920,377	-	1,360,000	18,280,377	6,946,542	6,429,743
المجموع	43,877,809	1,120,969	2,747,299	45,504,139	16,013,873	15,268,775

ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

البيان	موجـــودات	
	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	15,268,775	14,118,818
المضاف	995,799	1,483,560
المستبعد	(250,701)	(333,603)
رصيد نهاية السنة	16,013,873	15,268,775

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

البيان	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	28,349,431	27,166,774
أرباح غير خاضعة للضريبة	(4,320,924)	(2,145,027)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	8,117,606	7,726,267
الربح الضريبي	32,146,113	32,748,014
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	% 42,06	% 44,17

- ان نسبة ضريبة الدخل القانونية لفروع الأردن هي 38 ٪ والتي تمثل 35 ٪ ضريبة دخل + 3 ٪ مساهمة وطنية وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم (38) لسنة 2018 وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها بين 12,5 ٪ - 28,79 ٪.
- تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2018 لفروع الأردن.
- السنة المالية 2019 و 2020 و 2021: تم تقديم كشف التقدير الذاتي لفروع الاردن ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات البنك بعد.-
- تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة لفروع البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2020, وما زالت الأعوام 2021 و 2022 تحت النقاش مع دوائر الضريبة.
- تم إجراء تسوية نهائية لضريبة الدخل لفرع البنك في قبرص حتى نهاية العام 2019.
- تم اجراء تسوية نهائية لضريبة الشركة التابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) حتى نهاية العام 2021 .
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للتأجير التمويلي) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى عام 2021.
- تم اجراء تسوية نهائية لضريبة الشركة التابعة (شركة الأهلي للتمويل الأصغر) حتى نهاية العام 2017 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2018 و 2019 و 2020 و 2021 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد.
- تم إجراء تسوية نهائية لضريبة الشركة التابعة (شركة الاهلي للتكنولوجيا المالية) حتى نهاية العام 2021.

نسب ضريبة الدخل هى كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
نسبة ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية		
فروع الاردن	%38	%38
فروع البنك في فلسطين	%28.79	%28.79
فرع البنك في قبرص	%12.5	%12.5

21 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021
	دينـار	دينـار
شيكات وحوالات برسم الدفع	6,081,458	3,310,247
الذمم الدائنة لعملاء الوساطة المالية	729,696	825,983
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	10,256,858	7,950,110
أمانات مؤقتة	7,994,442	6,288,846
دائنون مختلفون	2,099,160	2,562,439
مصروفات مستحقة وغير مدفوعة	9,537,726	8,955,473
فوائد وايرادات مقبوضة مقدماً	2,492,008	1,966,395
شيكات أرباح غير مسلمة	1,251,118	1,306,997
مكافاة اعضاء مجلس الادارة	68,834	68,834
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف الغير مستغلة*	6,110,541	6,185,918
اخرى	13,589	116,245
المجموع	46,635,430	39,537,487

* توزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	762,734,285	5,323,992	-	768,058,277	701,495,929
7	-	2,813,627	-	2,813,627	5,871,277
من 8 الى 10	-	-	1,571,077	1,571,077	1,414,702
غير مصنف	27,982,926	9,600,244	1,182,014	38,765,184	61,868,727
المجموع	790,717,211	17,737,863	2,753,091	811,208,165	770,650,635

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	753,525,412	14,523,301	2,601,922	770,650,635	704,237,999
تعرضات جديدة خلال السنة	268,372,855	7,521,738	-	275,894,593	262,820,898
تعرضات المستحقة	(231,633,060)	(3,570,651)	(133,352)	(235,337,063)	(196,409,997)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,320,584	(2,320,584)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(1,868,580)	1,868,580	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(284,521)	284,521	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	1,735
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	790,717,211	17,737,863	2,753,091	811,208,165	770,650,635

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	3,799,686	1,277,351	1,108,881	6,185,918	5,038,738
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,161,276	72,954	-	1,234,230	2,369,467
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(1,294,143)	(90,932)	(61,750)	(1,446,825)	(623,265)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	47,764	(47,764)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(14,602)	14,602	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(44,505)	44,505	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(41,735)	32,926	171,047	162,238	(30,985)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	107,273	72,200	(204,493)	(25,020)	(568,037)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,765,519	1,286,832	1,058,190	6,110,541	6,185,918

* توزيع الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	263,306,894	3,383,452	-	266,690,346	231,024,610
7	-	2,451,169	-	2,451,169	5,514,322
من 8 الى 10	-	-	1,571,077	1,571,077	1,414,702
غير مصنف	4,433,355	3,898,667	1,182,014	9,514,036	2,902,729
المجموع	267,740,249	9,733,288	2,753,091	280,226,628	240,856,363

إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	226,821,145	11,433,296	2,601,922	240,856,363	251,438,359
تعرضات جديدة خلال السنة	74,147,629	464,720	-	74,612,349	40,426,945
تعرضات المستحقة	(32,859,347)	(2,249,385)	(133,352)	(35,242,084)	(51,010,676)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,279,080	(1,279,080)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(1,648,258)	1,648,258	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(284,521)	284,521	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	1,735
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	267,740,249	9,733,288	2,753,091	280,226,628	240,856,363

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الكفالات كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,706,304	1,086,109	1,108,881	3,901,294	3,220,961
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	514,504	23,398	-	537,902	715,689
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(275,705)	(52,246)	(61,750)	(389,701)	(28,285)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	34,544	(34,544)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,430)	13,430	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(44,505)	44,505	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(29,656)	30,539	171,047	171,930	(15,581)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(232,275)	64,178	(204,493)	(372,590)	8,510
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,704,286	1,086,359	1,058,190	3,848,835	3,901,294

* توزيع الاعتمادات الصادرة والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	88,946,467	495,887	-	89,442,354	87,476,695
7	-	135,589	-	135,589	215,309
من 8 الى 10	-	-	-	-	-
غير مصنف	1,639,916	5,212,564	-	6,852,480	-
المجموع	90,586,383	5,844,040	-	96,430,423	87,692,004

إفصاح الحركة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	87,108,116	583,888	-	87,692,004	121,006,501
تعرضات جديدة خلال السنة	36,970,636	5,609,950	-	42,580,586	44,545,765
تعرضات المستحقة	(33,474,644)	(367,523)	-	(33,842,167)	(77,860,262)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(17,725)	17,725	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	90,586,383	5,844,040	-	96,430,423	87,692,004

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	401,987	34,604	-	436,591	444,920
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	146,360	25,791	-	172,151	-
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(167,436)	(11,015)	-	(178,451)	(8,329)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11)	11	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	27	-	27	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	22,307	(14,814)	-	7,493	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	403,207	34,604	-	437,811	436,591

* توزيع السقوف غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	410,480,924	1,444,653	-	411,925,577	382,994,624
7	-	226,869	-	226,869	141,646
من 8 الى 10	-	-	-	-	-
غير مصنف	21,909,655	489,013	-	22,398,668	58,965,998
المجموع	432,390,579	2,160,535	-	434,551,114	442,102,268

إفصاح الحركة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	439,596,151	2,506,117	-	442,102,268	331,793,139
تعرضات جديدة خلال السنة	157,254,590	1,447,068	-	158,701,658	177,848,188
تعرضات المستحقة	(165,299,069)	(953,743)	-	(166,252,812)	(67,539,059)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,041,504	(1,041,504)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(202,597)	202,597	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	432,390,579	2,160,535	-	434,551,114	442,102,268

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

البيان	2022				2021
	المرحلة الأولى إفـرادي	المرحلة الثانية إفـرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,691,395	156,638	-	1,848,033	1,372,857
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	500,412	23,765	-	524,177	1,653,778
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(851,002)	(27,671)	-	(878,673)	(586,651)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	13,220	(13,220)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,161)	1,161	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف المراحل الثلاث خلال السنة	(12,079)	2,360	-	(9,719)	(15,404)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	317,241	22,836	-	340,077	(576,547)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,658,026	165,869	-	1,823,895	1,848,033

22 - رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

يبلغ راس المال المصرح به 200,655,000 دينار موزعاً على 200,655,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2022 و2021.

قررت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 4 نيسان 2022 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 7 % من رأس المال و البالغة حوالي 14,045,850 دينار من رصيد الأرباح المدورة على المساهمين كأرباح عن العام 2021.

23 - الإحتياطيات

ان تفاصيل الاحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2022 و2021 هي كما يلي:

أ - احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10 ٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20 ٪ خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
احتياطي قانوني	67,779,725	65,208,593	بموجب قانون البنوك وقانون الشركات
احتياطي القيمة العادلة	(5,871,290)	(5,645,628)	بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية
احتياطي التقلبات الدورية	3,678,559	3,678,559	بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية

24 - إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(5,645,628)	(4,794,408)
رديات نتيجة اعاده توزيع حصص	-	(33,679)
صافي أرباح متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لاخر	311,428	-
صافي (خسائر) غير متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لاخر	(808,988)	(981,735)
موجودات ضريبية مؤجلة	271,898	164,194
الرصيد في نهاية السنة	(5,871,290)	(5,645,628)

25 - ألارباح المدورة والموزعة والمقترح توزيعها

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	48,061,337	44,306,191
الربح للسنة	16,899,842	14,230,432
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	36,524
أرباح موزعة	(14,045,850)	(8,026,200)
(المحول) الى الإحتياطيات	(2,571,132)	(2,485,610)
الرصيد في نهاية السنة	48,344,197	48,061,337

- يحظر التصرف مبلغ 13,300,066 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (12,826,867 دينار كما في 31 كانون الاول 2021) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة, وبناءا على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه.
- قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 8 ٪ من رأس المال المسدد كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة العادي كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 16,052 مليون دينار على المساهمين عن العام 2022 من الارباح المدورة، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين, في حين بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين عن العام 2021 ما نسبته 7 % أي حوالي 14,046 مليون دينار.

26 - الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
تسهيلات إئتمانية مباشرة		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	204,486	162,591
قروض وكمبيالات	28,304,172	24,851,026
بطاقات الإئتمانية	1,706,118	1,644,989
القروض العقارية	23,732,251	20,574,614
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	9,529,227	9,258,324
قروض وكمبيالات	34,559,873	29,934,355
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	2,879,064	2,505,410
قروض وكمبيالات	13,825,689	13,518,162
الحكومة والقطاع العام	1,683,114	1,617,955
أرصدة لدى بنوك مركزية	512,263	573,644
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,553,329	260,213
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	38,220,911	37,831,858
	156,710,497	142,733,141

27 - الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينـار	دينـار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,667,833	3,136,209
ودائع عملاء :		
حسابات جارية وتحت الطلب	510,166	440,963
ودائع توفير	1,544,603	585,783
ودائع لآجل وخاضعة لإشعار	44,141,547	37,877,680
فوائد إطفاء التزامات عقود الايجار	564,308	431,537
تأمينات نقدية	4,504,505	4,520,503
أموال مقترضة	6,291,716	6,099,485
أسناد قرض	1,302,568	1,375,000
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	3,077,022	2,632,074
	67,604,268	57,099,234

28 - صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينـار	دينـار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	2,974,599	2,767,969
عمولات تسهيلات غير مباشرة	5,348,201	5,298,553
عمولات أخرى	6,405,985	6,175,217
ينزل : عمولات مدينة	(877,516)	(840,832)
صافي إيرادات العمولات	13,851,269	13,400,907

29 - أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
ناتجة عن التداول / التعامل	2,436,575	2,865,575
ناتجة عن التقييم	(297,594)	(533,773)
	2,138,981	2,331,802

30 - مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان		2022			2021
	إيضاح	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,5	153,920	-	-	153,920	(8,589)
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	(50,271)	-	-	(50,271)	30,136
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8	839,588	(909,211)	7,560,235	7,490,612	12,011,894
التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة	22	(33,651)	8,965	(50,691)	(75,377)	1,147,180
		909,586	(900,246)	7,509,544	7,518,884	13,180,621

31 - توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
عوائد توزيعات أسهم الشركات	367,687	643,413
عوائد توزيعات صندوق استثماري	-	953,374
	367,687	1,596,787

32 - إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
المسترد من ديون معدومة	2,892,747	3,639,420
فوائد معلقة مستردة	1,110,940	925,672
إيراد ايجارات عقارات البنك	121,824	192,590
إيجار الصناديق الحديدية	173,702	288,055
صافي ارباح بيع عقارات مستملكة	713,198	858,939
صافي (خسائر) ارباح بيع ممتلكات ومعدات	(120,713)	346,555
إيراد دفاتر الشيكات	151,179	136,082
ايرادات عمولة الوساطة المالية	187,831	147,205
ايرادات اخرى	856,153	2,039,345
	6,086,861	8,573,863

33 - نفقات موظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	31,278,582	29,125,149
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,715,129	2,600,554
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,372,896	1,440,290
نفقات طبية	1,556,506	1,730,760
تدريب الموظفين	308,421	254,665
مياومات سفر	139,233	70,836
نفقات التأمين على حياة الموظفين	130,816	137,554
نشاطات الموظفين	162,470	160,463
	37,664,053	35,520,271

34 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
رسوم واشتراكات	3,489,705	3,059,428
مصاريف رخص وبرامج تكنولوجيا المعلومات	4,636,917	4,421,665
صيانة وتصليحات وتنظيفات	1,978,280	1,873,650
مصاريف التبرعات	446,584	232,016
مصاريف و أتعاب قانونية	1,519,671	1,444,833
رسوم التأمين	4,103,978	2,629,003
دعاية واعلان	2,026,606	1,919,873
مصاريف مجلس الإدارة	1,278,989	1,116,140
كهرباء ومياه وتدفئة	941,773	964,385
بريد وهاتف	800,231	1,016,736
قرطاسية ومطبوعات	495,617	595,273
مصاريف متفرقة	155,400	297,034
الايجارات والخلوات	123,616	245,313
مصاريف دراسات واستشارات وابحاث	1,027,296	436,291
تنقلات	681,420	589,411
مصاريف اجتماع الهيئة العامة	17,584	68,210
مصاريف الآمن والحماية	515,700	547,336
اتعاب مهنية	294,067	375,298
ضيافة	76,022	54,185
مصاريف تقدير الاراضي والعقارات	28,329	38,857
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	65,000	65,000
	24,702,785	21,989,937

35 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينار	دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	16,899,842	14,230,432
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,655,000	200,655,000
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	0/084	0/071

36 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2022	2021
	دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	208,440,151	259,677,707
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	110,803,850	177,418,823
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(115,894,382)	(136,512,443)
أرصدة مقيدة السحب	(10,635,000)	(10,635,000)
	192,714,619	289,949,087

37 - الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

أ - تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

		رأس مال الشركـــة	
اسـم الشركـــة	نسبة الملكية	2022	2021
	%	دينـار	دينـار
شركة الاهلي للتمويل الاصغر	100	6,000,000	6,000,000
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000
شركة الأهلي للتكنلوجيا المالية	100	1,500,000	600,000

قـام البنـك بالدخـول في معامـلات مـع كبـار المسـاهمين وأعضـاء مجلـس الادارة والادارة العليـا ضمـن النشـاطات الاعتياديـة للبنـك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة وتم ادراجها ضمن المرحلة الأولى واحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

فيما يلي ملخص الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

					المجمـــوع	
	أعضاء مجلس الادارة	المدراء التنفيذيين	الشركات التابعة	أخرى *	2022	2021
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
تسهيلات ائتمانية	3,855,152	5,672,264	852,830	77,524,725	87,904,971	98,624,318
ودائع أطراف ذات علاقة لدى البنك	69,037,659	3,238,813	4,937,928	18,510,782	95,725,182	81,208,199
تأمينات نقدية	10,415	342,390	-	9,374,234	9,727,039	14,777,049
موجودات بالكلفة المطفأة	-	-	-	2,358,790	2,358,790	3,572,937
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
تسهيلات غير مباشرة	50,000	-	1,259,000	4,585,689	5,894,689	4,712,599
					للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
					2022	2021
					دينـار	دينـار
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة :						
فوائد وعمولات دائنة	311,488	300,619	87,211	4,374,860	5,074,178	5,188,982
فوائد وعمولات مدينة	2,668,380	51,049	87,813	759,036	3,566,278	3,055,030

***معلومات إضافية:**
يشمل هذا البند شركات مملوكة جزئياً من أعضاء مجلس الادارة وأقارب أعضاء مجلس الادارة وموظفي البنك.

- هنالك ذمم مدينة لعملاء لدى شركة تابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) بلغ رصيدها 2,290,028 دينار تعود لطرف ذو علاقة كما في 31 كانون الأول 2022، قامت الشركة بتاريخ 31 تشرين الأول 2013 بتوقيع تسوية مع العملاء لتسديد تلك المديونية تتمثل في دفعة مقدمة في بداية التسوية وتسديد اقساط شهرية بالإضافة لتعزيز الضمانات من قبلهم.
- تم إنفاذ تسويات سابقة موقعة مع أطراف ذات علاقة لدى شركة تابعة خلال السنة وتم قيد أثرها في سجلات الشركة بشكل نهائي بعد أخذ الموافقات اللازمة بهذا الخصوص.
- لا يوجد ودائع للبنك لدى اطراف ذات علاقة.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بين صفر ٪ إلى 5,5 ٪.
- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بين 2,4 ٪ إلى 15,63 ٪.

ب - فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

البيان	2022	2021
	دينـار	دينـار
رواتب ومكافآت اخرى	3,671,987	3,780,078
بدل سفر وتنقلات	24,554	-
بدل مياومات	5,724	-
المجموع	3,702,265	3,780,078

38 - موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1 - موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	10,031,598	8,744,226
يضاف : إضافات خلال السنة	3,082,164	3,139,857
يطرح: الاستبعادات خلال السنة	(303,703)	-
يطرح : الإستهلاك للسنة	(2,227,872)	(1,852,485)
الرصيد كما في نهاية السنة	10,582,187	10,031,598

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
الإستهلاك للسنة	2,227,872	1,852,485
الفائدة خلال السنة	564,308	431,537
مصروف إيجار خلال السنة	123,616	245,313

2 - إلتزامات عقود الإيجار

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	9,663,597	8,419,731
يضاف : إضافات خلال السنة	3,107,831	3,139,857
الفائدة خلال السنة	564,308	431,537
يطرح : الاستبعادات خلال السنة	(321,996)	(140,000)
المدفوع خلال السنة	(2,536,068)	(2,187,528)
الرصيد كما في نهاية السنة	10,477,672	9,663,597

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
خلال أقل من سنة	650,465	438,456
من سنة الى 5 سنوات	3,853,474	4,095,776
أكثر من 5 سنوات	5,973,733	5,099,365
	10,477,672	9,633,597

39 - ادارة المخاطر

اولا: منظومة إدارة المخاطر

تتبع إدارة المخاطر بالبنك الى مجلس الإدارة وذلك استنادا الى تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد استراتيجية وسياسات واجراءات إدارة المخاطر في البنك والتي تعبر عن الإطار العام لإدارة المخاطر ومراجعتها بشكل سنوي، ويقوم مجلس الإدارة بتفويض صلاحية الرقابة على كافة أنشطة إدارة المخاطر الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ثانيا: ثقافة ادارة المخاطر:

ان نهج ادارة المخاطر في البنك ينبثق من خلال الخبرة والمعرفة وثقافة المخاطر التي يكون فيها كل موظف مسؤول عن المخاطر المحتملة ضمن نطاق عمله.

توفر ادارة المخاطر الرقابة المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد بشكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع خطة لردود الافعال المناسبة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها مما يساهم في تقليل التكاليف والخسائر المحتملة.

وتندرج اعمال ادارة المخاطر ضمن سياسة عامة لإدارة المخاطر تمكن المجموعة من تحديد المخاطر ووضع حدود ملائمة لها، ولتكون الإطار العام لإدارة المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر والتي تشمل:

- سياسات إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر التشغيل وإدارة مخاطر أمن المعلومات.
- سياسة مخاطر السيولة وسياسة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية.
- منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.
- الاطار العام و سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- سياسة استمرارية العمل.
- الإطار والسياسة العامة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9.
- هذا وتعتبر كل من السياسات الائتمانية والسياسة الاستثمارية جزء مكمل لسياسة ادارة المخاطر لغايات ادارة وضبط المخاطر الأخرى.

كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وافضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر وذلك باعتبارها اطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية ،السوق ,الائتمان) وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس ، الادارة والرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية وفقا لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتتولى مجموعة إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية: -

- إعداد إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الادوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الاطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد سياسات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب.
- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد الإطار العام ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك.
- اعداد الإطار العام ومؤشرات خطة التعافي Recovery Plan
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.
- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة.
- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.

- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة الانحرافات السلبية وتفعيل الإنذار المبكر وخطة التعافي في حال حدوث إنحراف سلبي.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدات البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الادارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الاستراتيجية مع امكانية تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الامثل لراس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر او نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية او التامين عليها.

ثالثا: مستويات المخاطر المقبولة

تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق اساليب القياس الكمية والنوعية واستنادا الى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة، وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق اهدافه الاستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات واقتراح الإجراءات التصحيحية ان وجدت.

يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية، تعليمات الجهات الرقابية، الادارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة، وادارة رأس المال و الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بما يدعم النمو والتطور في اعمال البنك, بالإضافة الى ضمان التفعيل السليم لأنظمة أمن المعلومات وخطط استمرارية العمل.

رابعا: اختبارات الأوضاع الضاغطة

تشكل اختبارات الاوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءا لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر ايضا مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.

كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمرتبطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي و دورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وذلك من خلال تقييم الوضع المالي للبنك وقدرته على الاستدامة في ظل الاوضاع الاقتصادية الحرجة، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

ويتم اجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس اثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر ونسب السيولة من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة ، المتوسطة والحادة).

يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي ،وفقا لمعطيات عملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال(ICAAP).

يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى ان تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد حجم الخسائر التي من الممكن ان يتعرض لها البنك وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير المغطاة، على ان يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على مستوى البنك بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

يتم اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلبي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر او الإدارة التنفيذية وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام ، و نظرا لما شهده العالم من إنتشار وباء كورونا على مستوى العالم و لما تعرض له الاقتصاد العالمي و الوطني لتداعيات قد تكون الاسوء منذ عقود, تم اعداد مجموعة من اختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس أثر جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية في العام، حيث استندت على مرتكزين أساسيين:

- اجراء التغييرات على احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال افتراض عدد من السيناريوهات التي تعتمد على تقدير تأثير حدة التوترات الجيوسياسية في العالم واستمرار بعض التداعيات السلبية الناتجة عن وباء كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- عكس توجهات إدارة البنك (Management Overlay) في تقييم الأثر على قطاعات معينة أو عملاء محددين بالاستناد الى دراسة كل قطاع أو عميل على حدى للوصول الى توقعات منطقية لمخرجات هذا الحدث .

تم إعداد مجموعة من الاختبارات لقياس أثر مخاطر التغير المناخي والتي تعد من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي وتنقسم الى نوعين رئيسيين:

- مخاطر تتلخص في أثر الخسائر المادية الناتجة عن التغير المناخي والاحداث البيئية.
- مخاطر نتيجة الانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون من خلال منح شركات الطاقة المتجددة وأثرها على بعض الشركات التي لديها انبعاثات كربونية عالية.

خامسا :تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجته:

يتم تعريف التسهيلات غير المنتظمة / المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

- الطرف المدين يواجه صعوبات ماليه مؤثره (ضعف شديد في البيانات الماليه).
- مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب جاري مدين المدد التالية:
  - التسهيلات الائتمانية دون المستوى من (90) يوم إلى (179) يوم
  - التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها من (180) يوم إلى (359) يوم
  - التسهيلات الائتمانية الهالكة من (360) يوم فأكثر
  - الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10 %) فأكثر ولمدة (90) يوماً فأكثر .
  - التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (90) يوماً فأكثر ولم تجدد

- قيام البنك بإطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين لأسباب تتعلق بصعوبات ماليه تواجه الطرف المدين وعدم مقدرته على سداد كامل الالتزامات في مواعيدها.
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب افلاس الطرف المدين.
- عدم وجود سوق نشطه لأداة ماليه بسبب صعوبات ماليه يواجهها الطرف المدين (مصدر التعرض الائتماني/اداة الدين).
- اقتناء (شراء او انشاء) اداة دين بخصم كبير يمثل خسارة ائتمانيه.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأية شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
- التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوماً فأكثر.
- قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوماً فأكثر
- يتم تطبيق مفهوم التعثر (المرحلة الثالثة) على كافة حسابات العميل في حال انطبق المفهوم على أي من تعرضاته.

آلية معالجة التعثر

يقوم البنك عند تصنيف الدين غير عامل برصد المخصصات استنادا لتعليمات البنك المركزي وتكون آلية المعالجة عن طريق الجدولات او التسويات الموثقة التي تنهي استحقاق الدين وفقاً للتعليمات والمعايير، وقد يضطر البنك في ظروف استثنائية بإمهال العميل لفترة قصيرة ومحددة تتناسب مع الظروف التي دعت إليه ، ويلجأ البنك للمعالجة القانونية للدين بما في ذلك التنفيذ على الضمانات عندما يستنفذ كافة السبل الودية في التحصيل وتتشكل لديه قناعه بأن تحصيل الدين بهذا الأسلوب بات الطريقة الوحيدة التي تضمن للبنك استعادة حقوقه.

سادسا : نظام التصنيف الائتماني الداخلي

يستخدم البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي Moody's لتقييم عملاء الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة بما يعكس مخاطر الائتمان وتقييم احتمالية التعثر للطرف المقابل حيث يستخدم البنك نماذج تصنيف داخلية مصممة لفئات مختلفة حسب طبيعة التعرض، نوع المقترض, والقطاع البنكي الذي يقوم بإدارته. يتكون نظام التصنيف الائتماني من 3 نماذج اساسية, يتم استخدامها لتحليل وتصنيف العملاء من خلال الاعتماد على البيانات المالية وغير المالية للعملاء وتتم مراجعتها واعتمادها والموافقة عليها.

تخضع عملية اعداد التصنيف الائتماني واتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في البنك لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية وتحديد درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني.

تترجم مخرجات نظام التصنيف الائتماني بدرجات مخاطر Grades متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات ائتمانية رئيسية بحيث تزيد المخاطر الائتمانية بشكل تصاعدي لكل درجة مخاطر أعلى, ويوجد تعريف لكل درجة تصنيف ائتماني وحسب ما هو معتمد داخليا لدى البنك.

آلية عمل النظام:

- تتم عملية ادخال البيانات بشكل كامل لكل عميل على حدى بما يعكس الوضع المالي نشاط العميل، القطاع الاقتصادي ومعلومات تتعلق بالادارة .
- تقوم دوائر رقابية بمراجعة بيانات الادخال والتصنيف الائتماني للعميل وذلك بهدف التأكد من دقة وموضوعية ومدى توافق البيانات المدخلة على النظام مع البيانات والدراسة الائتمانية المقدمة للعملاء بشكل عام، ويمكن استخدام خاصية ال Override داخل النظام من قبل صلاحيات محددة لرفع او تخفيض درجة المخاطر ضمن معطيات معينة تعود للجهة الرقابية في تقدير اوضاع المقترض بما يعكس وضع التسهيلات ونشاط العميل .
- يحتفظ نظام التصنيف الائتماني بسجل كامل لدرجات المخاطر للحسابات الموافق عليها على مستوى العميل الواحد منذ تاريخ انشاء العلاقة الائتمانية وتحديثاتها الدورية التي تتم بشكل سنوي على اقل تقدير او عند الحاجة لإعادة التصنيف.

التطبيق والاعتراف الاولي Initial Recognition

لغايات تصنيف التعرضات الائتمانية من خلال نظام التصنيف الداخلي ، يتم الاعتماد على مقارنة درجة التصنيف الحالي للتعرضات الائتمانية مع درجة التصنيف عند الاعتراف الاولي من خلال دراسة معدة داخل البنك لتوثيق المعلومات التاريخية لمخاطر كل دين لتحديد درجة المخاطر عند الاعتراف الاولي ، اما التعرضات الائتمانية غير المصنفة بتاريخ اعداد البيانات المالية فيتم ادراجها ضمن المرحلة الثانية لحين تصنيفها اصوليا . اما في حال التعرضات الائتمانية الجديدة فيجب ان تخضع لعملية التصنيف الائتماني على نظام التصنيف الداخلي ويتم التعامل مع تصنيفها كاعتراف اولي بتاريخ التصنيف.

سابعا : الألية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

- تضمنت متطلبات المعيار الدولي قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني / المخصصات) للتعرضات الائتمانية /ادوات الدين التي تقع ضمن نطاق المعيار من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة ، كما تضمنت كيفية وآلية ادراج التعرضات الائتمانية / أدوات الدين اضافة الى منهجية واطار عام احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن منهج مكون من ثلاث مراحل حددها المعيار الجديد للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات المهمة (المؤثرة) في جودة مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، حيث تنتقل التعرضات بين هذه المراحل الثلاثة وفقا للتغيرات في المخاطر الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.
- تم تطبيق نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين الخاضعة لمتطلبات المعيار على مستوى فروع الاردن والشركات التابعة والفروع الخارجية بما يتوائم مع تعليمات البنك المركزي ومتطلبات المعيار الدولي.
- قام البنك بإتباع منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس افرادي (للتعرض الائتماني / أداة الدين) دون اتباع اسلوب تحديد عناصر (مواصفات) مشتركة على اساس تجميعي بحيث يتم احتساب الخسائر المتوقعة على مستوى العقد (الحساب) الواحد عند كل اعداد بيانات مالية مما يظهر أثر التفاصيل الإفرادية لكل عقد بتحديد قيم متغيرات معادلة احتساب الخسائر المتوقعة من خلال تحديد الرصيد عند التعثر ،احتمالية التعثر ، الخسارة بافتراض التعثر والاستحقاق الزمني بناءا على المعلومات التفصيلية لكل عقد.
- تم استخدام النموذج الرياضي لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وعلى الشكل التالي:

الخسارة الائتمانية المتوقعةECL = احتمالية التعثر x %PD التعرض الائتماني عند التعثر EAD X نسبة الخسارة بافتراض التعثر LGD%

- تم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة بحيث يتم تقسيمها بناءا على أفضل تقدير للادارة لاحتمالية حدوثها الى ثلاثة سيناريوهات: سيناريو الأساس 40 % (Base), السيناريو الأفضل 30 % (Upturn), السيناريو الاسواء 30 % (Downturn).

ثامنا: احتمالية التعثر (PD)

هي تقدير لإحتمالية تعثر التعرض الإئتماني/ اداة الدين خلال مدة زمنية محددة إعتباراً من تاريخ البيانات المالية ، ويتم تقديرها كما يلي:

عملاء الشركات:

- يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع التسهيلات (الشركات الكبرى والمتوسطة وصغيرة الحجم) من خلال ما تعكسه بيانات التصنيف على نظام التصنيف الداخلي Moody's لسنة واحدة تغطي فترتين للتعرضات الائتمانية التي تندرج تحت مظلة تلك القطاعات لفروع الاردن،فلسطين وقبرص والتي تكون على مستوى العميل.
- يتم الاعتماد على احتمالية التعثر PDs المتوفرة ضمن نظام Moody's وتحديثاتها السنوية وبيانات التعثر الفعلية لبناء القيم الافتراضية لاحتمالية التعثر على مستوى القطاعات البنكية. ويتم بناء نموذج احصائي واستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل ,LTDR بحيث تعكس هذه المتغيرات مصفوفة احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني Life Time PD.

قطاع الأفراد:

يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع الافراد / التجزئة لدى فروع الاردن والفروع الخارجية والشركات التابعة من خلال استخدام معلومات فترات الاستحقاق Delinquency Buckets لمدة 24 شهرا سابقة لاحتساب PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR، وبحيث يتم اعداد مصفوفة الانتقال بحسب نوع المنتج (منتج مضمون او غير مضمون) .

الجهات السيادية و البنوك:

يتم بناء مصفوفات احتمالية التعثر للجهات السيادية والبنوك في مختلف مناطق العالم من خلال الاعتماد على التقارير المعدة من شركة ستاندرد اند بور لاستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة PiT PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR.

الرصيد عند التعثر (EAD)

- يتم اتباع منهجية تحديد الرصيد عند التعثر من خلال السقوف الائتمانية المتاحة للعملاء او الرصيد المستغل ايهما اكبر سواءا للتعرضات المباشرة اوغير المباشرة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا، مع معاملة التسهيلات غير المباشرة (الكفالات المصرفية ، الاعتمادات المستندية ، ....) اضافة الى السقوف الائتمانية غير المستغلة بمعامل تحويل ائتماني (100 %) CCF.
- يوخذ بعين الاعتبار الزمن المتوقع لاستمرار الدين من خلال دراسة سلوك خاص Behavioral Analysis توضح الفترة التي قد يستمر فيها الدين قائما خصوصا تلك التعرضات التي تتسم بامتداد العمر الزمني لما بعد التواريخ التعاقدية مثل الجاري مدين والبطاقات الائتمانية والتي تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات لها.
- يتم توزيع قيمة السقوف غير المستغلة على العقود الخاصة بهذا السقف نسبة وتناسب تبعا للرصيد المستغل للعقود ضمن هذا السقف (أي تقسيم قيمةٍ الرصيد المستغل في العقد على إجمالي قيمة الرصيد للعقود المستغلة ضمن نفس السقف)، ويتم استخدام هذه الآلية أيضاً عند توزيع الضمانات لضمان تغطية التعرضات الائتمانية بما يقابلها من ضمانات).

الخسائر بإفتراض التعثر (LGD)

هي تقدير لمبلغ الخسارة الممكنه عند التعثر.وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها و تلك التي يتوقع البنك تحصيلها بما في ذلك من الضمانات المقدمة.و يتم غالباً التعبير عنها كنسبة مئوية من مبلغ التعرض الإئتماني عند التعثر.

الجزء المغطى بضمانات

- تم استخدام نموذج (Managerial LGD) للجزء المغطى بضمانات، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الضمانات المالية وغير المالية المقبولة والتي تعتبر بمثابة مخففات ائتمانية مقابل تلك التعرضات والتي تكون موثقة قانونيا ضمن عقود الائتمان والتي لا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك اليها، مع مراعاة نسب الاقتطاع المعيارية Hair-Cut لكل نوع من انواع الضمانات المقبولة وحسب تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص. وبحيث يتم تطبيق المعادلة التالية للوصول الى الخسارة بافتراض التعثر للجزء المضمون وعلى الشكل التالي:

(LGD= (Exposure After Mitigation / Exposure Before Mitigation) x 100%)

- كما تم مراعاة اعتماد الفترة الزمنية المتوقعة للإسترداد للضمانات العقارية، السيارات والأسهم حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك.
- وتم تحديد نسبة الخسائر بافتراض التعثر لبعض القطاعات البنكية ضمن فروع الاردن والمجموعة البنكية والشركات التابعة والفروع الخارجية وحسب المنهجية المتبعة داخل البنك.

الجزء غير المغطى بضمانات

تم التعامل مع البيانات التاريخية للتعرضات الائتمانية المتعثرة للجزء المغطى وغير مغطى بضمانات والتحصيلات التي تمت عليها للفترات اللاحقة وبمعدل زمني 5-6 سنوات Cut- off Time من تاريخ التعثر واستخدامها لدراسة وتحليل نسب التحصيلات (Recovery Rate) لكل قطاع من القطاعات البنكية (الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة والتجزئة) كل على حدى لتحديد نسبة الخسارة بافتراض التعثر. حيث تم تطبيق خسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون للقطاعات البنكية المختلفة وحسب المنهجية المعتمدة لدى البنك.

نطاق التطبيق: ضمن المنهجية المستخدمة، خضعت التعرضات الائتمانية والادوات المالية التالية لنطاق الخسارة الائتمانية المتوقعة وبما يخضع لمتطلبات المعيار الدولي:

القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الاعتماد على السقوف الائتمانية او الرصيد المستغل ايهما اكبر لتحديد الرصيد عند التعثر واستخدام معامل تحويل ائتماني (CCF) بواقع 100 % ، وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل قطاع من القطاعات البنكية لمدة 12 شهر القادمة او على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني مع الاخذ بعين الاعتبار المراحل التي تطلبها المعيار لتصنيف التعرض الائتماني اعتمادا على محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية، ويتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون حسب الدراسة التي تم اعدادها للتحصيلات Recovery Rate لكل قطاع

من القطاعات البنكية، والاخذ بالضمانات المالية وغير المالية المقبولة المسموح باستخدامها للجزء المضمون بعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية لكل نوع من انواع الضمانات.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR المنوح بتاريخ الاحتساب. وتجدر الاشارة الى انه تم اعتماد متوسط عمر سنة واحدة للتعرضات التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد عدا الجاري مدين والبطاقات الائتمانية فقد تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات .

أدوات الدين المسجلة بالكلفة المطفأة او المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة ادوات الدين مع اعتبار الفائدة على اساس اجمالي اداة الدين لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل نوع من انواع ادوات الدين ، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45 %.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني لأداة الدين بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

هذا وتجدر الاشارة الى ان ادوات الدين (سندات الخزينة) على الحكومة الاردنية تم معاملتها دون خسارة ائتمانية متوقعة.

التعرضات الائتمانية على البنوك، الجهات السيادية والمؤسسات المالية

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة التعرضات الائتمانية لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها للبنوك والجهات السيادية والمؤسسات المالية بحسب توزيعها الجغرافي (محليا ، اقليميا او دوليا)، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45 %.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR.

تاسعا : محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية

تكون آلية انتقال الحسابات بين المراحل على مستوى العميل بحيث تكون جميع حسابات العميل ضمن نفس المرحلة.

تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية والتي تخضع لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال الأداة المالية / التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية:

المتغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معيار الانتقال للمرحلة الثالثة
التغير في التصنيف الائتماني لأداة الدين / التعرض الائتماني	• تخفيض التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ أداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني الداخلي. • الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني/ أداة الدين.	• الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة. • حالات الإفلاس أو إعلان وضع تحت التصفية للشركات. • درجة التصنيف الائتماني الداخلي (8-9-10).
ديون غير مصنفة ائتمانياً	عدم وجود تصنيف ائتماني للتعرض الائتماني/ أداة الدين التي تخضع لعملية التصنيف الائتماني الداخلي.	
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	
درجة التصنيف	درجة التصنيف الائتماني الداخلي (7).	
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما تخضع التعرضات والتي ينطبق عليها مفهوم قطاع الافراد/ تعامل بطريقة قياس محفظة الافراد الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية:

المتغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معيار الانتقال للمرحلة الثالثة
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة.
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما يؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى و التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوى مخاطر الائتمان او التي تدل على وجود حالة تعثر والتي وفي حال توفرها يتوجب ادراج المطالبات ضمن المرحلة الثانية/ الثالثة وحسب ما أشار اليه المعيار رقم 9 وتعليمات البنك المركزي رقم (47/ 2009) للالتزام بها والأخذ بالأشد منها.

عاشرا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر PD للقطاعات المختلفة المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقا لمعلومات يمكن الاعتماد عليها او اجتهادات جوهرية من قبل البنك.

حيث يتم استخدام نموذج احصائي ذو متغير اقتصادي احادي يتم فيه الاعتماد على عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالاحداث المستقبلية المتوقعة والتي تتلخص في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP ومعدلات الاختلاف السنوية في نسب البطالة Un-Employment Rate لفترة 10 – 15 سنة سابقة وربطها بالتوقعات المستقبلية للمتغير الاقتصادي لل 5 سنوات القادمة لعكس اثر التغيرات على النسب المستقبلية المتوقعة لاحتماليات التعثر السنوية، حيث تم الاعتماد على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات / ادوات الدين على قطاع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الأهلي للتأجير التمويلي .

للتعرضات / ادوات الدين على الجهات السيادية والبنوك:

1. امريكا الشمالية | North America
2. منطقة اوروبا واسيا الوسطى | Europe &Central Asia
3. المنطقة العربية | Arab World

كما تم الاعتماد على معدلات التغير السنوية في نسب البطالة لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات الممنوحة لقطاع التجزئة / الافراد:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الشركة الاهلية للتمويل الأصغر

احد عشر: حاكمية تطبيق المعيار الدولي

تعتبر الحاكمية المؤسسية احدى متطلبات الادارة الحديثة في الشركات، حيث تعتبر احدى العناصر المهمة في تحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الاطراف بوضوح لتحقيق رؤية واهداف البنك .كما تعتبر احدى الوسائل لتوفير الادوات والوسائل السليمة والمناسبة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا للوصول الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وضمان وجود بيئة عمل رقابية فاعلة .

ويتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص. وبما يحقق حاكمية تنفيذ المعيار الدولي ، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا ووحدات العمل المشاركة لضمان حاكمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

مسؤوليات مجلس الادارة

- تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وتوجيه الادارة التنفيذية لإعداد الاستراتيجيات لتحقيق الاهداف واعتمادها واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجيات.
- تقييم البنية التحتية الحالية واتخاذ القرارات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة لضمان اداء احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة.
- التأكد ومن خلال اللجان المنبثقة عن المجلس للإشراف على الادارة التنفيذية العليا من توفر انظمة ضبط ورقابة داخلية، توفر سياسات وخطط واجراءات عمل لدى البنك والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بما يغطي نشاط تطبيق المعيار الدولي
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان الرقابة الفاعلة على التطبيق السليم للمعيار وحماية الانظمة المستخدمة في التطبيق.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية (ادارة المخاطر وادارة التدقيق الداخلي) بكافة الاجراءات والاعمال اللازمة للتأكد من صحة وسلامة المنهجيات والانظمة المستخدمة في اطار تطبيق المعيار وتوفير الدعم اللازم
- اعتماد نماذج الاعمال التي يتم من خلالها تحديد اهداف واسس واقتناء وتصنيف الادوات المالية.
- اعتماد السياسات والاجراءات المناسبة المتعلقة بتطبيق المعيار والحالات الاستثنائية على مخرجات الانظمة وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار في الاستثناء أو التعديل وأن تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه والحصول على موافقته.
- التأكد من وجود أنظمة تصنيف ائتمانية داخلية وأنظمة آلية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات الادارة التنفيذية

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة التي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية و نظام معلومات اداري مناسب.
- مراجعة الانظمة والسياسات والاجراءات واية معايير اخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان تشاركية جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار المحاسبي الدولي.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار، والوقوف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي على الوضع المالي للبنك من الاطار الكمي والنوعي.
- تحديد الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- حماية الانظمة المستخدمة في عملية التطبيق.
- عكس اثر تطبيق المعيار على الاستراتيجية وسياسات التسعير.

مسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة:

تخضع مهام ومسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك .

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة, إن الديون المجدولة خلال السنة بلغ رصيدها 63,349,325 دينار كما في 31 كانون الاول 2022 (10,093,287 دينار كما في 31 كانون الاول 2021).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح ، وقد بلغ إجماليها (كما في نهاية العام 2022) 184,890,163 دينار (115,741,794 دينار خلال عام 2021).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصص:

		المجموع	
درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	2022	2021
		دينـار	دينـار
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	768,028,106	765,683,348
غير مصنفة	-	103,854,936	101,503,440
المجموع		**871,883,042**	**867,186,788**

مخاطر السوق:

تعرّف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في اداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحه بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1 - مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في ايرادات المجموعه نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالاضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - بالصافي

البيان	2022										
	مالي	صناعة	تجارة	إنشاءات	زراعة	خدمات ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	142,302,227	-	142,302,227
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,803,850	-	-	-	-	-	-	-	-	-	110,803,850
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات إئتمانية مباشرة	31,946,189	143,298,653	394,340,458	480,587,040	67,285,664	156,209,534	4,473,659	287,016,983	30,114,465	-	1,595,272,645
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	102,968,826	-	-	-	-	-	-	-	768,028,106	-	870,996,932
الموجودات الأخرى	19,780,153	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19,780,153
الإجمالي	265,499,018	143,298,653	394,340,458	480,587,040	67,285,664	156,209,534	4,473,659	287,016,983	940,444,798	-	2,739,155,807
الكفالات المالية	276,377,793	-	-	-	-	-	-	-	-	-	276,377,793
الاعتمادات المستندية الصادرة والقبولات	95,992,612	-	-	-	-	-	-	-	-	-	95,992,612
الالتزامات الأخرى	432,727,219	-	-	-	-	-	-	-	-	-	432,727,219
المجموع الكلي 2022	1,070,596,642	143,298,653	394,340,458	480,587,040	67,285,664	156,209,534	4,473,659	287,016,983	940,444,798	-	3,544,253,431

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,047,258,064	21,643,807	1,694,771	1,070,596,642
صناعة	115,843,139	16,755,299	10,700,215	143,298,653
تجارة	355,663,292	34,565,008	4,112,158	394,340,458
إنشاءات	464,772,076	9,366,337	6,448,627	480,587,040
زراعة	17,742,441	49,495,061	48,162	67,285,664
خدمات ومرافق عامة	142,685,896	13,153,255	370,383	156,209,534
أسهم	4,070,509	-	403,150	4,473,659
أفراد	283,703,164	2,399,532	914,287	287,016,983
حكومة وقطاع عام	940,444,798	-	-	940,444,798
أخرى	-	-	-	-
المجموع 2022	3,372,183,379	147,378,299	24,691,753	3,544,253,431

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

البيان	2022							
	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	إفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى البنك المركزي الأردني	101,190,850	40,795,875	315,500	-	-	-	-	142,302,225
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	112,399	18,989,448	72,274,138	618,517	-	18,809,348	-	110,803,850
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات إئتمانية مباشرة	1,378,036,633	190,840,359	26,395,654	-	-	-	-	1,595,272,646
الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	814,036,075	42,780,857	14,180,000	-	-	-	-	870,996,932
الموجودات الأخرى	18,404,882	1,210,090	165,182	-	-	-	-	19,780,154
الاجمالي	2,311,780,839	294,616,629	113,330,474	618,517	-	18,809,348	-	2,739,155,807
الكفالات المالية	266,147,067	9,837,671	365,957	-	-	-	-	276,350,695
الاعتمادات المستندية الصادرة والقبولات	88,592,092	7,400,520	-	-	-	-	-	95,992,612
الإلتزامات الأخرى	402,795,331	29,958,986	-	-	-	-	-	432,754,317
المجموع 2022	3,069,315,329	341,813,806	113,696,431	618,517	-	18,809,348	-	3,544,253,431

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	2,905,447,638	140,339,118	23,528,573	3,069,315,329
دول الشرق الأوسط الأخرى	333,611,445	7,039,181	1,163,180	341,813,806
أوروبا	113,696,431	-	-	113,696,431
آسيا*	618,517	-	-	618,517
إفريقيا	-	-	-	-
أمريكا	18,809,348	-	-	18,809,348
دول أخرى	-	-	-	-
المجموع 2022	3,372,183,379	147,378,299	24,691,753	3,544,253,431

* بإستثناء دول الشرق الاوسط.

4 - التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ - إجمالي التعرضات الإئتمانية التي تم تصنيفها:

البيان	31 كانون الأول 2022					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	
تسهيلات إئتمانية مباشرة	142,021,119	(3,725,881)	109,309,465	14,734,501	11,008,620	% 4,38
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	142,021,119	(3,725,881)	109,309,465	14,734,501	11,008,620	
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	17,737,863	(736,525)	2,753,091	284,521	(452,004)	(% 2,21)
المجموع الكلي	159,758,982	(4,462,406)	112,062,556	15,019,022	10,556,616	

ب - الخسائر الأئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

البيان	31 كانون الأول 2022						
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية - افـــرادي	المرحلة الثالثة - افـــرادي	المجموع	نسبة الخسارة الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	
تسهيلات إئتمانية مباشرة	(3,725,881)	14,734,501	11,008,620	(1,720,497)	1,132,017	(588,480)	(% 5.346)
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	(3,725,881)	14,734,501	11,008,620	(1,720,497)	1,132,017	(588,480)	
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	(736,525)	284,521	(452,004)	(77,667)	44,505	(33,162)	(% 7.337)
المجموع الكلي	(4,462,406)	15,019,022	10,556,616	(1,798,164)	1,176,522	(621,642)	

5 - التعرضات لمخاطر الإئتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	142,302,225	193,366,595
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,803,850	177,418,823
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	20,312,861
التسهيلات الإئتمانية المباشرة - بالصافي:		
للأفراد	372,438,800	309,916,415
القروض العقارية	319,402,770	301,456,375
للشركات:		
الشركات الكبرى	719,174,668	557,986,336
الشركات الصغيرة والمتوسطة	154,141,943	156,871,661
للحكومة والقطاع العام	30,114,465	31,453,852
سندات واسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	870,996,932	866,250,407
الموجودات الأخرى	19,780,154	19,456,857
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي	2,739,155,807	2,634,490,182
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	276,377,793	236,955,069
اعتمادات صادرة و قبولات	95,992,612	87,255,413
سقوف تسهيلات غير مستغلة	432,727,219	440,254,235
إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي	805,097,624	764,464,717
إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة	3,544,253,431	3,398,954,899

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الإئتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الإئتمان الأخرى بعين الإعتبار.

40 - التحليل القطاعي

أ - معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- إدارة الاستثمارات والخزينة والعملات الاجنبية : يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والاجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالاضافة الى خدمات المتاجرة بالعملات الاجنبية و خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والادارة العامة والادارات المساندة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

البيان	الافراد	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الخزينة والاستثمارات	أخـــرى	المجمـــوع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
						2022	2021
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
اجمالي الدخل	38,046,389	22,655,316	36,338,849	7,803,069	6,707,404	111,551,027	111,537,266
(مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,392,840)	(1,858,621)	(4,239,151)	(103,649)	75,377	(7,518,884)	(13,180,621)
نتائج أعمال القطاع	36,653,549	20,796,695	32,099,698	7,699,420	6,782,781	104,032,143	98,356,645
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	(73,481,607)	(68,569,044)
مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة	-	-	-	-	-	(363,072)	(2,000,000)
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	(1,838,033)	(557,051)
حصة البنك من (خسائر) الاستثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	(63,776)
الربح للسنة قبل الضرائب	36,653,549	20,796,695	32,099,698	7,699,420	6,782,781	28,349,431	27,166,774
ضريبة الدخل						(11,449,589)	(12,936,342)
الربح للسنة						16,899,842	14,230,432
مصاريف رأسمالية						7,499,000	5,030,686
استهلاكات واطفاءات						11,147,769	11,058,836
معلومات اخرى							
موجودات القطاع	685,145,703	168,479,036	782,576,472	1,190,921,571	109,226,837	2,936,349,619	2,821,074,003
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	126,163,674	126,163,674	132,342,750
مجموع الموجودات	685,145,703	168,479,036	782,576,472	1,190,921,571	235,390,511	3,062,513,293	2,953,416,753
مطلوبات القطاع	1,183,947,073	402,323,418	781,028,029	271,655,751	46,575,764	2,685,530,035	2,586,159,768
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	46,635,430	46,635,430	39,537,487
مجموع المطلوبات	1,183,947,073	402,323,418	781,028,029	271,655,751	93,211,194	2,732,165,465	2,625,697,255

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية في الشرق الأوسط وأوروبا التي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	98,640,266	98,809,110	12,910,761	12,728,156	111,551,027	111,537,266
المصروفات الرأسمالية	6,926,507	4,455,338	572,493	575,348	7,499,000	5,030,686
مجموع الموجودات	2,627,878,967	2,518,754,002	434,634,326	434,662,751	3,062,513,293	2,953,416,753

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	142,302,225	-	-	-	-	-	-	-	142,302,225	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	111,008,600	-	-	-	-	-	-	-	111,008,600	204,750
التسهيلات الائتمانية:	1,699,710,784	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	485,220,456	80,278,936
للأفراد	391,228,643	36,992,006	307,989	53,134	4,144,019	5,510,882	48,018	47,056,048	344,172,595	15,926,747
القروض العقارية	329,799,397	2,358,560	-	-	568,172,037	110,556	35,637,627	606,278,780	(276,479,383)	7,787,058
الشركات الكبرى	780,766,651	110,961,945	6,698,197	2,758,508	255,444,818	24,393,240	2,580,257	402,836,965	377,929,686	47,156,879
الشركات الصغيرة والمتوسطة	167,798,688	39,675,314	208,988	2,797,860	97,118,802	10,358,075	8,159,496	158,318,535	9,480,153	9,405,312
للحكومة والقطاع العام	30,117,405	-	-	-	-	-	-	-	30,117,405	2,940
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	871,883,042	-	-	-	-	-	-	-	871,883,042	886,110
الموجودات الأخرى	19,780,154	-	-	-	-	-	-	-	19,780,154	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	2,844,684,805	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	1,630,194,477	81,369,796
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	811,208,165	62,544,704	286,783	1,000,000	62,463,717	429,876	-	126,725,080	684,483,085	6,110,541
المجموع الكلي	3,655,892,970	252,532,529	7,501,957	6,609,502	987,343,393	40,802,629	46,425,398	1,341,215,408	2,314,677,562	87,480,337

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2021:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	193,366,595	-	-	-	-	-	-	-	193,366,595	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	177,440,379	-	-	-	-	-	-	-	177,440,379	21,556
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	20,342,135	-	-	-	-	-	-	-	20,342,135	29,274
التسهيلات الائتمانية:	1,464,675,116	128,596,430	5,476,380	5,259,208	840,622,480	35,250,953	44,257,950	1,059,463,401	405,211,715	82,940,530
للأفراد	328,734,151	40,100,912	12,044	52,613	7,961,043	4,874,759	28,773	53,030,144	275,704,007	15,811,294
القروض العقارية	312,679,388	516,950	-	-	483,425,323	32,937	35,892,805	519,868,015	(207,188,627)	8,192,139
الشركات الكبرى	620,977,412	47,823,216	4,967,426	1,435,088	240,402,716	23,663,598	2,117,211	320,409,255	300,568,157	49,121,082
الشركات الصغيرة والمتوسطة	170,753,060	40,155,352	496,910	3,771,507	108,833,398	6,679,659	6,219,161	166,155,987	4,597,073	9,738,762
للحكومة والقطاع العام	31,531,105	-	-	-	-	-	-	-	31,531,105	77,253
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	867,186,788	-	-	-	-	-	-	-	867,186,788	936,381
الموجودات الأخرى	19,456,857	-	-	-	-	-	-	-	19,456,857	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	2,742,467,870	128,596,430	5,476,380	5,259,208	840,622,480	35,250,953	44,257,950	1,059,463,401	1,683,004,469	83,927,741
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	770,650,635	41,901,076	252,000	-	58,232,940	364,703	-	100,750,719	669,899,916	6,185,918
المجموع الكلي	3,513,118,505	170,497,506	5,728,380	5,259,208	898,855,420	35,615,656	44,257,950	1,160,214,120	2,352,904,385	90,113,659

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات								الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947	63,112,391
للأفراد	16,641,481	74,171	-	52,614	750,219	486,257	48,018	1,411,279	15,230,202	13,681,093
القروض العقارية	14,574,109	37,796	-	-	12,868,280	12,842	30,035	12,948,953	1,625,156	6,998,908
الشركات الكبرى	64,409,126	2,661,426	831,411	25,898	19,399,173	20,159,161	248,601	43,325,670	21,083,456	35,534,712
الشركات الصغيرة والمتوسطة	13,684,749	209,757	-	672,258	8,845,542	848,853	36,206	10,612,616	3,072,133	6,897,678
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947	63,112,391
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	2,753,091	1,677,711	-	-	1,683,580	253,020	-	3,614,311	(861,220)	1,058,190
المجموع الكلي	112,062,556	4,660,861	831,411	750,770	43,546,794	21,760,133	362,860	71,912,829	40,149,727	64,170,581

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول2021:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمـة العادلـة للضمانــات								الخسارة الائتمانية المتوقعـة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخــرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	107,430,472	2,968,633	984,387	801,191	38,775,966	21,722,285	462,033	65,714,495	41,715,977	65,704,362
للأفراد	16,605,476	78,217	12,044	52,613	1,199,775	543,488	28,773	1,914,910	14,690,566	14,014,344
القروض العقارية	18,418,386	60,476	-	-	17,785,585	-	88,212	17,934,273	484,113	7,612,540
الشركات الكبرى	57,302,584	2,576,421	972,343	36,244	10,324,764	20,483,498	244,383	34,637,653	22,664,931	37,114,695
الشركات الصغيرة والمتوسطة	15,104,026	253,519	-	712,334	9,465,842	695,299	100,665	11,227,659	3,876,367	6,962,783
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	107,430,472	2,968,633	984,387	801,191	38,775,966	21,722,285	462,033	65,714,495	41,715,977	65,704,362
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	2,601,922	1,648,419	-	-	1,864,267	206,800	-	3,719,486	(1,117,564)	1,108,881
المجموع الكلي	110,032,394	4,617,052	984,387	801,191	40,640,233	21,929,085	462,033	69,433,981	40,598,413	66,813,243

ج - مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك او على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات واسعار الأسهم بالإضافة الى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في اداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحه بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1 - مخاطر أ سعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك او على أسعار موجوداته واستثماراته .

تتم ادارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنه اداره الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التى يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2022			
العملـــــة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	% 1	114,141	-
يورو	% 1	310	-
جنيه استرليني	% 1	663	-
ين ياباني	% 1	(14)	-
عملات اخرى	% 1	(13,770)	-
العملـــــة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	% 1	(114,141)	-
يورو	% 1	(310)	-
جنيه استرليني	% 1	(663)	-
ين ياباني	% 1	14	-
عملات اخرى	% 1	13,770	-
للعام 2021			
العملـــــة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	% 1	20,317	-
يورو	% 1	(62,547)	-
جنيه استرليني	% 1	209	-
ين ياباني	% 1	146	-
عملات اخرى	% 1	(28,770)	-
العملـــــة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	% 1	(20,317)	-
يورو	% 1	62,547	-
جنيه استرليني	% 1	(209)	-
ين ياباني	% 1	(146)	-
عملات اخرى	% 1	28,770	-

2 - مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات الى حدودها الدنيا .

العملـــــة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الارباح والخسائـــر	الاثر على حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
للعام 2022			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	1,836	-
جنيه استرليني	5	(48)	-
ين ياباني	5	(29)	-
عملات اخرى	5	5,760	-
للعام 2021			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	(318,900)	-
جنيه استرليني	5	(1,343)	-
ين ياباني	5	732	-
عملات اخرى	5	(6,958)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار ٪5 فانه سيكون له نفس الاثر المالي اعلاه مع عكس الاشارة.

3 - مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2022			
الســوق	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائـــر	الأثر على حقوق الملكيـــة
	%	دينـار	دينـار
سوق عمان المالي	5	-	522,496
للعام 2021			
الســـــوق	التغير في المؤشر	الأثر على الارباح والخسائـــر	الأثر على حقوق الملكيـــة
	%	دينـار	دينـار
سوق عمان المالي	5	-	522,552

- مخاطر أسعار الأسهم:

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند الى التنويع القطاعي والجغرافي, وبنسب محدد سلفا, يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة, والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة اية مخاطر قد تنشأ.

د - مخاطر السيولة:

تعمل المجموعه بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعه نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيوله بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنه إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنه حول إداراتها للسيوله ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

40/ د - مخاطر السيولة:

أولاً : يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقد بتاريخ القوائم المالية:

	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2022								
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	85,203,615	30,737,667	309,877	-	984,377	-	-	117,235,536
ودائع عملاء	270,380,843	992,187,988	313,025,337	301,452,105	158,398,739	-	-	2,035,445,012
تأمينات نقدية	7,593,407	18,229,509	17,171,260	25,219,895	247,613,600	14,045,711	-	329,873,382
أموال مقترضة	16,691,077	16,049,355	11,336,009	15,068,988	62,678,857	43,197,149	-	165,021,435
قروض مسانده	-	-	-	-	-	20,402,226	-	20,402,226
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,141,770	5,141,770
مخصص ضريبة الدخل	2,372,907	-	6,734,539	-	-	-	1,764,391	10,871,837
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	-	10,477,672	10,477,672
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	37,696,595	37,696,595
المجموع	382,241,849	1,057,204,519	348,577,022	341,740,988	469,675,573	77,645,086	55,080,428	2,732,165,465
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	349,936,600	155,196,182	121,867,707	358,411,433	677,689,333	1,138,918,613	260,493,425	3,062,513,293

	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2021								
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,088,388	107,470,955	25,583,656	-	-	-	-	162,142,999
ودائع عملاء	188,077,864	1,004,217,362	337,193,304	312,203,178	168,851,390	-	-	2,010,543,098
تأمينات نقدية	33,872,283	9,158,216	10,819,506	16,065,848	143,976,302	-	-	213,892,155
أموال مقترضة	438,466	1,881,592	3,565,073	8,402,234	142,965,980	1,128,306	-	158,381,651
قروض مسانده	-	-	-	-	25,000,000	402,226	-	25,402,226
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	3,685,682	3,685,682
مخصص ضريبة الدخل	2,237,633	-	8,160,837	-	-	-	-	10,398,470
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	-	9,663,597	9,663,597
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	31,587,377	31,587,377
المجموع	253,714,634	1,122,728,125	385,322,376	336,671,260	480,793,672	1,530,532	44,936,656	2,625,697,255
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	443,823,706	171,067,460	123,813,093	166,003,506	665,989,942	1,127,153,019	255,566,027	2,953,416,753

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

	اقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2022								
الموجودات:								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	28,247,735	-	-	-	-	10,635,000	169,557,416	208,440,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	66,334,395	-	-	-	-	-	44,469,455	110,803,850
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	31,863,193	103,736,933	106,534,475	161,149,010	295,009,250	892,108,457	4,871,328	1,595,272,646
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	37,735,650	37,735,650
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	4,087,540	50,878,176	14,659,703	195,639,106	378,715,700	227,016,707	-	870,996,932
موجودات حق إستخدام	-	-	-	-	-	-	10,582,187	10,582,187
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	81,575,718	81,575,718
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	4,928,612	4,928,612
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	16,013,873	16,013,873
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	126,163,674	126,163,674
اجمالي الموجودات	130,532,863	154,615,109	121,194,178	356,788,116	673,724,950	1,129,760,164	495,897,913	3,062,513,293
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	85,203,615	30,690,767	-	-	984,377	-	-	116,878,759
ودائع عملاء	269,713,272	480,608,711	311,541,696	301,010,540	156,484,004	-	508,300,243	2,027,658,466
تأمينات نقدية	4,527,627	18,229,509	17,171,260	25,219,895	247,613,574	14,045,711	3,065,780	329,873,356
أموال مقترضة	16,691,077	16,049,355	11,336,009	15,068,988	62,285,597	43,197,149	-	164,628,175
القروض المساندة	-	-	-	-	-	20,000,000	-	20,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,141,770	5,141,770
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	10,871,837	10,871,837
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	-	10,477,672	10,477,672
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	46,635,430	46,635,430
اجمالي المطلوبات	376,135,591	545,578,342	340,048,965	341,299,423	467,367,552	77,242,860	584,492,732	2,732,165,465
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(245,602,728)	(390,963,233)	(218,854,787)	15,488,693	206,357,398	1,052,517,304	(88,594,819)	330,347,828
2021								
اجمالي الموجودات	208,537,749	170,486,387	123,139,564	164,380,189	662,025,559	1,117,994,570	506,852,735	2,953,416,753
اجمالي المطلوبات	222,631,191	491,764,188	375,368,021	336,229,695	479,474,376	1,128,306	719,101,478	2,625,697,255
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(14,093,442)	(321,277,801)	(252,228,457)	(171,849,506)	182,551,183	1,116,866,264	(212,248,743)	327,719,498

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخـرى	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
كما في 31 كانون الاول 2022						
الموجـودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	46,356,714	3,110,145	359,362	-	32,202,091	82,028,312
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	39,966,257	43,413,633	14,597,315	611,573	12,102,673	110,691,451
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	275,520,717	2,189,379	260	5	77,516,575	355,226,936
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	65,910	302,594	-	-	-	368,504
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	116,595,630	3,764,436	-	-	4,119,555	124,479,621
موجودات حق الاستخدام	12,323	-	-	-	-	12,323
موجودات ثابتة - بالصافي	654,606	-	-	-	-	654,606
موجودات غير ملموسة	43,640	-	-	-	-	43,640
موجودات اخرى	1,954,138	184,052	6,584	-	1,984,998	4,129,772
مجموع الموجودات	481,169,935	52,964,239	14,963,521	611,578	127,925,892	677,635,165
المطلوبات						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	25,245,739	77,662	2,989,191	-	5,728	28,318,320
ودائع العملاء	380,429,599	44,853,766	11,694,787	345,234	117,003,493	554,326,879
تأمينات نقدية	61,337,389	7,515,150	206,655	267,738	10,129,805	79,456,737
مخصصات متنوعة	75,190	-	-	-	-	75,190
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	178,887	178,887
التزامات عقود الايجار	12,474	-	-	-	-	12,474
مطلوبات اخرى	2,750,386	480,951	73,842	(814)	492,788	3,797,153
مجموع المطلوبات	469,850,777	52,927,529	14,964,475	612,158	127,810,701	666,165,640
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	11,319,158	36,710	(954)	(580)	115,191	11,469,525
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	237,924,336	22,334,695	1,580,380	3,534,450	124,842,645	390,216,506
كما في 31 كانون الاول 2021						
اجمالي الموجودات	477,336,812	42,446,553	14,693,180	1,138,277	128,579,759	664,194,581
اجمالي المطلوبات	474,605,888	48,824,555	14,720,038	1,123,646	128,718,921	667,993,048
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	2,730,924	(6,378,002)	(26,858)	14,631	(139,162)	(3,798,467)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	130,884,955	11,835,349	2,024,813	8,016,426	7,695,875	160,457,418

ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

	لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية 5 سنوات	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار
كما في 31 كانون الأول 2022			
الإعتمادات والقبولات *	126,856,377	1,863,790	128,720,167
السقوف غير المستغلة	434,551,114	-	434,551,114
الكفالات	230,676,779	49,549,849	280,226,628
المجموع	792,084,270	51,413,639	843,497,909
كما في 31 كانون الأول 2021			
الإعتمادات والقبولات *	116,783,545	1,267,515	118,051,060
السقوف غير المستغلة	442,102,268	-	442,102,268
الكفالات	203,805,088	37,051,275	240,856,363
المجموع	762,690,901	38,318,790	801,009,691

* تتضمن إعتمادات واردة بحوالي 32 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (30.4 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2021).

41 - ادارة رأس المال

أ- تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2022 و 2021 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للاسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2 .

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للاسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 %, وللبنوك التي تواجدات خارجية يكون الحد الادني لمعدل كفاية رأس المال 14 %, ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

ج- كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة و المعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د- كفاية رأس المال

يهدف البنك من إدارة راس المال الى تحقيق الاهداف التالية:

- التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال.
- المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية.
- الاحتفاظ بقاعدة راس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

يتم مراقبة كفاية راس المال من قبل إدارة البنك وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول كفاية راس المال ربعيا.

حسب تعليمات البنك المركزي الحد الادنى لمعدل كفاية راس المال يساوي 12 %, وللبنوك التي لها تواجدات خارجية يكون الحد الادنى لمعدل كفاية راس المال 14 %, ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات افضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

يقوم البنك بادارة هيكلة راس المال واجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل, هذا ولم يقم البنك بأية تعديلات على الاهداف والسياسات والاجراءات المتعلقة بهيكلة راس المال خلال السنة.

يقوم البنك بادارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية, ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	31 كانــون الأول 2022	31 كانــون الأول 2021
	بآلاف الدنانير الأردنية	
حقوق حملة الأسهم العادية		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	200,655	200,655
الأرباح المدورة	48,344	48,061
التغير المتراكم في القيمة العادلة	(5,871)	(5,645)
الاحتياطي القانوني	67,780	65,209
الاحتياطي الاختياري	15,762	15,762
احتياطيات أخرى	3,678	3,678
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	330,348	327,720
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)		
الشهرة والموجودات غير الملموسة	(4,928)	(7,586)
الارباح المقترح توزيعها	(16,052)	(14,046)
المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الاردني	(4,790)	(7,200)
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس اموال البنوك والشركات المالية وشركات التامين	(3,100)	(3,025)
الاستثمارات المؤثرة التي تزيد عن 10 %	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	(16,014)	(15,269)
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	285,464	280,594
رأس المال الإضافي	-	-
صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)	285,464	280,594
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
المخصصات المطلوبة مقابل التعرضات الائتمانية في المرحلة الأولى	11,845	10,936
قرض مساند *	20,000	5,000
إجمالي رأس المال المساند	31,845	15,936
رأس المال التنظيمي	317,309	296,530
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,031,800	1,863,180
نسبة كفاية رأس المال حملة الاسهم العادية (CET 1)	%14,05	%15,06
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%15,62	%15,92

*قام البنك خلال عام 2022 بإصدار إسناد قرض بقيمة 20 مليون دينار لمدة (7) سنوات وبسعر فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي مضاف إليها هامش 1,75 ٪ بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال.

*قام البنك خلال شهر تشرين الأول 2017 بإصدار أسناد قرض بقيمة 25 مليون دينار لمدة (6) سنوات وبسعر فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي مضاف إليها هامش 2 ٪ بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال وتم اطفاؤها خلال عام 2022.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

البيان	31 كانــون الأول 2022	31 كانــون الأول 2021
	بآلاف الدنانير الأردنية	
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	936,511	990,829
صافي التدفقات النقدية الخارجة	441,130	438,104
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%212,2	%226,2
تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر للمجموعة البنكية	%198,8	%188,7

42 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار
31 كانون الأول 2022			
الموجودات:			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	197,805,151	10,635,000	208,440,151
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,803,850	-	110,803,850
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	408,154,939	1,187,117,707	1,595,272,646
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	37,735,650	37,735,650
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	738,720,197	132,276,735	870,996,932
موجودات حق إستخدام	-	10,582,187	10,582,187
ممتلكات ومعدات	-	81,575,718	81,575,718
موجودات غير ملموسة	-	4,928,612	4,928,612
موجودات ضريبية مؤجلة	-	16,013,873	16,013,873
موجودات اخرى	-	126,163,674	126,163,674
اجمالي الموجودات	1,455,484,137	1,607,029,156	3,062,513,293
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	115,894,382	984,377	116,878,759
ودائع العملاء	1,871,174,462	156,484,004	2,027,658,466
تأمينات نقدية	65,148,291	264,725,065	329,873,356
اموال مقترضة	59,145,429	105,482,746	164,628,175
قروض مساندة	-	20,000,000	20,000,000
مخصصات متنوعة	-	5,141,770	5,141,770
مخصص ضريبة الدخل	10,871,837	-	10,871,837
التزامات عقود تأجير	-	10,477,672	10,477,672
مطلوبات اخرى	-	46,635,430	46,635,430
اجمالي المطلوبات	2,122,234,401	609,931,064	2,732,165,465
الصافي	(666,750,264)	997,098,092	330,347,828

	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار
31 كانون الأول 2021			
الموجودات:			
نقد وارصدة لدى البنك المركزي الأردني	249,042,707	10,635,000	259,677,707
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	177,418,823	-	177,418,823
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	20,312,861	-	20,312,861
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	339,837,145	1,017,847,494	1,357,684,639
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	26,485,706	26,485,706
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	739,051,444	127,198,963	866,250,407
موجودات حق إستخدام	-	10,031,598	10,031,598
ممتلكات ومعدات	-	80,356,732	80,356,732
موجودات غير ملموسة	-	7,586,755	7,586,755
موجودات ضريبية مؤجلة	-	15,268,775	15,268,775
موجودات اخرى	-	132,342,750	132,342,750
اجمالي الموجودات	1,525,662,980	1,427,753,773	2,953,416,753
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	161,786,222	-	161,786,222
ودائع العملاء	1,835,819,897	167,930,966	2,003,750,863
تأمينات نقدية	14,737,614	199,148,929	213,886,543
اموال مقترضة	14,287,365	143,701,026	157,988,391
قروض مساندة	-	25,000,000	25,000,000
مخصصات متنوعة	-	3,685,682	3,685,682
مخصص ضريبة الدخل	10,398,470	-	10,398,470
التزامات عقود تأجير	-	9,663,597	9,663,597
مطلوبات اخرى	-	39,537,487	39,537,487
اجمالي المطلوبات	2,037,029,568	588,667,687	2,625,697,255
الصافي	(511,366,588)	839,086,086	327,719,498

43 - إرتباطات والتزامات محتملة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
اعتمادات:		
اعتمادات صادرة	65,501,271	63,752,264
اعتمادات واردة	32,289,744	30,359,056
قبولات	30,929,152	23,939,740
كفالات:		
- دفع	132,196,322	112,907,034
- حسن تنفيذ	113,101,666	91,018,267
- أخرى	34,928,640	36,931,062
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	434,551,114	442,102,268
المجمـــوع	843,497,909	801,009,691

بلغت الكلفة التقديرية لاستكمال المشروع تحت التنفيذ الخاص بمبنى الإدارة العامة الجديد حوالي 32 مليون دينار ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية العام 2025.

44 - حسابات مدارة لصالح الغير

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2021
	دينار	دينار
حسابات مدارة لصالح الغير	8,556,962	10,707,620

45 - القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على البنك 2,463,894 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (2,558,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2021) , وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 253,424 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 (290,601 دينار كما في31 كانون الأول 2021).

بلغت قيمة القضايا المقامة من البنك على الغير كما في 31 كانون الأول 2022 حوالي 255 مليون دينار ، ولا تزال هذه القضايا منظورة لدى المحاكم المختصة ولا يوجد لها أثرمالي على البنك.

46 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2021 لتتناسب مع تصنيف أرقام العام 2022, ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.

47 - مستويات القيمة العادلة

أ - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

البيان	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الاول 2022	31 كانون الاول 2021				
	دينار	دينار				
الموجودات الماليـة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	10,449,929	10,451,048	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
صناديق استثمارية	-	-	المستوى الثاني	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	27,285,721	16,034,658	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	37,735,650	26,485,706				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	37,735,650	26,485,706				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 و 2021.

ب - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

البيان	31 كانون الاول 2022		31 كانون الاول 2021		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة					
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي	32,762,000	32,774,670	90,598,000	90,606,219	المستوى الثاني
أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,803,850	110,834,515	197,731,684	197,734,698	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفاة	1,595,272,646	1,603,388,258	1,357,684,639	1,364,781,919	المستوى الثاني
موجودات مالية اخرى بالكلفة المطفاة	870,996,932	881,653,247	866,250,407	877,269,669	المستوى الاول والثاني
موجودات مستملكة مقابل دين	81,285,040	98,269,749	89,012,597	105,770,770	
مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,691,120,468	2,726,920,439	2,601,277,327	2,636,163,275	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	116,878,759	117,092,382	161,786,222	162,198,847	المستوى الثاني
ودائع عملاء	2,027,658,466	2,036,689,676	2,003,750,863	2,010,471,656	المستوى الثاني
تامينات نقدية	329,873,356	329,877,693	213,886,543	213,888,440	المستوى الثاني
أموال مقترضة	164,628,175	164,805,999	157,988,391	158,116,994	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,639,038,756	2,648,465,750	2,537,412,019	2,544,675,937	

للبنود المبينة اعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقا» لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الاطراف التي يتم التعامل معها.

أهلي

البنك الأهلي الأردني

التقريـــر السنـــوي 2022